أمواج المتوسط

مجلة خطة عمل
البحر المتوسط
عدد خاص بمناسبة الذكرى
الثلاثين لإنشاء الخطة

53/54

كيف تطورت خطة عمل البحر المتوسط

نحو القمة البيئية المتوسطية في سلوفينيا
استراتيجيات البيئة والتنمية المستدامة،
والتلوث البري والبحري، والمناطق الساحلية، والتنوع البيولوجي

آراء المنظمات غير الحكومية

في هذا العدد

خطة عمل المتوسط ٣
الذكرى الثلاثون لإنشاء خطة عمل البحر المتوسط

اتفاقية برشلونة ٤
كيف تطورت خطة عمل البحر المتوسط

الأنشطة البرية ٦
إنجاز بارز على طريق الحد من التلوث

التنمية المستدامة ٨
نحو تنمية مستدامة: الإقليم الإيكولوجي المتوسطي في حركة دائبة

الإدارة الساحلية ١٠
الخطة الزرقاء: من البيئة إلى التنمية المستدامة

الإدارة الساحلية ١٢
المناطق الساحلية: من الإدارة إلى التسيير

الاستشعار عن بعد ١٤
تقانة المعلومات والاتصالات في خدمة البيئة والتنمية المستدامة

التراث الثقافي ١٦
التراث الثقافي: حماية المواقع التاريخية الساحلية

التنوع البيولوجي ١٨
التنوع البيولوجي: على الطريق الصحيح

المنظمات غير الحكومية ٢١
خطة عمل المتوسط: التحدي الهائل

المنظمات غير الحكومية ٢٢
خطة عمل المتوسط والمنظمات غير الحكومية: تعاون طيب وحاجة إلى المزيد

المنظمات غير الحكومية ٢٤
حالة البحر الأدرياتيكي

المنظمات غير الحكومية ٢٦
خطة عمل المتوسط والشراكة الأوربية المتوسطية: نحو شراكة مقبلة

تصدر مجلة أمواج المتوسط عن وحدة التنسيق التابعة لخطة عمل المتوسط، باللغات العربية، والإنكليزية، والفرنسية. وتعتبر المجلة مصدراً غير رسمي للمعلومات ولا تعكس بالضرورة وجهة النظر الرسمية لخطة عمل البحر المتوسط أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويجوز إعادة نشر محتويات المجلة، فيما عدا صورها، دون إذن للأغراض غير التجارية لاغير، مع ضرورة الإشارة إلى المصدر. ويرجو الناشر تلقي نسخة من أي مطبوع يعيد نشر أنباء المجلة، ومقالاتها، ومقابلاتها.

ولا تعبِّر تسمية الكيانات الجغرافية وطريقة عرض المواد عن أي رأي مهما كان من جانب الناشر فيما يتعلق بالوضع القانوني للبلدان، أو الأقاليم، أو المناطق، أو فيما يتصل بسلطاتها، أو بتعيين حدودها، أو تخومها.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط
UNITED NATIONS ENVIRONMENT PROGRAMME
MEDITERRANEAN ACTION PLAN
UNEP

أمواج المتوسط

أمواج المتوسط
مجلة خطة عمل البحر المتوسط
عدد خاص
٥٣/٥٢

رئيس التحرير: Baher Kamal
المنسق: Natasha Vergiris
البريد الإلكتروني: medwaves@unepmap.gr
الإشراف الفني: Marmatakis/Papanagiotou
mnp@otenet.gr
صورة الغلاف: Anastasia Voutyropoulou
الطباعة: Kontorousis Bros.
info@kontorousis.gr
الرقم الرمزي: ISSN 1105-4034

الذكرى الثلاثون لإنشاء خطة عمل البحر المتوسط

يتصادف انعقاد الاجتماع الرابع عشر للأطراف في سلوفينيا في تشرين الثاني/نوفمبر القادم مع حلول الذكرى الثلاثين لإنشاء خطة عمل البحر المتوسط التي أُطلقت في برشلونة عام ١٩٧٥ كتدبير إقليمي للتصدي للمشكلات المشتركة المتعلقة بالتلوث البحري. ولقد مضى عهد طويل منذ ذلك الحين ازدادت فيه الخطة قوة على قوة.

ولم يؤد تقادم العهد بهذه الخطة إلى التقليل من قيمتها بل على العكس فإنها اليوم أكثر أهمية بالنسبة لإقليم المتوسط مما كانت عليه وقت إنشائها. فلقد أثبتت الخطة أنها الآلية المناسبة لترويج سياسات البيئة والتنمية المستدامة في هذا الإقليم.

وهكذا فإن الخطة توفر محفلاً يتيح للبلدان المتقدمة والنامية، في أوربا وشمال أفريقيا وشرقي المتوسط، أن تتدارس معاً المشكلات الإقليمية البيئية وأن تساعد بعضها البعض على تسويتها. وليس هناك من منظمة إقليمية أخرى تتمتع بهذا القدر كله من المصداقية والمكانة في صفوف البلدان المتشاطئة المتوسطية. ومن الواجب أن يرتكز دور الخطة المقبل في الإقليم على جوانب قوتها هذه.

وما يزال الإقليم يعاني من مشكلات التلوث ويواجه تحديات جديدة في هذا الصدد، وذلك على الرغم من المبادرات السياسية المهمة المختلفة التي قامت بها البلدان المتوسطية في إطار عملية برشلونة، ولاسيما اعتماد اتفاقية حماية البحر المتوسط عام ١٩٧٦ وبروتوكولاتها المختلفة، علماً بأن هذه الاتفاقية قد عُدِّلت عام ١٩٩٥ وسرى مفعول صيغتها المنقحة في تموز/يوليو عام ٢٠٠٤.

وبعد انقضاء ثلاثين عاماً من العمل من أجل المتوسط، فإن الحاجة تدعو إلى أن تقيِّم الخطة أداءها وترسم معالم مستقبلها في ضوء ما حققته من نجاح ومنيت به من فشل مع مراعاة السمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المخصوصة للإقليم.

ويمثل ذلك أحد الأهداف الرئيسية لعملية التقييم الخارجي لخطة عمل البحر المتوسط التي انطلقت بناء على قرار اتخذته الأطراف المتعاقدة في اجتماع كتانيا عام ٢٠٠٣.

ومن بين القضايا المهمة التي لا بد من معالجتها عدم تصديق بعض الأطراف المتعاقدة على الاتفاقية وبروتوكولاتها، وإحجامها عن تنفيذها، وكذلك الافتقار إلى آلية للامتثال.

وتستحق علاقات الخطة المقبلة مع الاتحاد الأوربي أيضاً اهتماماً خاصاً بالنظر إلى أن عدة أطراف متعاقدة تتمتع الآن بعضوية هذا الاتحاد وأن المزيد منها سينضم إليه في المستقبل.

وسيشكل تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، التي يُنتظر أن تعتمدها الأطراف المتعاقدة، تطوراً بارزاً بالنسبة لخطة عمل البحر المتوسط وللإقليم.

تلك هي بعض القضايا الأساسية التي ستهيمن على جدول أعمال الاجتماع المقبل للأطراف المتعاقدة في سلوفينيا والتي ستؤثر على ما سيشهده المتوسط من تطورات.

بول ميفسود
منسق خطة عمل البحر المتوسط

كيف تطورت خطة عمل البحر المتوسط

اعتمدت الدول الساحلية المتوسطية المجتمعة في برشلونة عام ١٩٧٥ خطة عمل لحماية البحر الأبيض المتوسط وسواحله. وأوكلت إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مهمة المبادرة إلى تنسيق أنشطة الحكومات المتوسطية لتطوير هذه الخطة وتنفيذها.

وخلال المؤتمر المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم في حزيران/يونيو عام ١٩٧٢ تم الإقرار بأن التلوث البحري يشكل مشكلة تستدعي تعاوناً دولياً وأن من الأفضل أن يتركز مثل هذا التعاون على المستوى الإقليمي.

وكان من بين النتائج المحددة لمؤتمر ستوكهولم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأثناء الاجتماع الأول للمجلس الرئاسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في حزيران/يونيو عام ١٩٧٤ حُدد ميدان التلوث البحري على أنه من بين ميادين العمل ذات الأولوية. وضمن البرنامج العام للمحيطات، اتخذ قرار بالتركيز على البحر المتوسط كإقليم تتم فيه مساعدة الدول على تطوير برنامج تعاوني شامل لحماية البيئة البحرية والنهوض بها.

وعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية (التي غدت تُعرف الآن باسم المنظمة البحرية الدولية) اجتماعاً حكومياً دولياً بشأن حماية المتوسط في مدينة برشلونة في إسبانيا، بين ٢٨ كانون الثاني/يناير و٤ شباط/فبراير عام ١٩٧٥. وشارك في هذا الاجتماع مندوبون عن ست عشرة دولة من أصل الدول الساحلية الثماني عشرة، واعتمد المشاركون في ختامه خطة عمل تتألف من أربعة أبواب:

١. التخطيط المتكامل لتنمية موارد حوض المتوسط وإدارتها؛
٢. البرنامج المنسق لأنشطة الرصد والبحوث المتعلقة بتلوث المتوسط؛
٣. الاتفاقية الإطارية والبروتوكولات المتعلقة بها وملاحقها التقنية لحماية البيئة المتوسطية؛
٤. التبعات المؤسسية والمالية لخطة العمل.

وبعد عام واحد من اجتماع برشلونة الأول، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤتمراً لمفوضي الدول الساحلية في إقليم المتوسط بشأن حماية المتوسط وذلك في مدينة برشلونة أيضا. وشهد هذا المؤتمر اعتماد ثلاث اتفاقيات إقليمية هي:

- اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث؛
- بروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات؛
- بروتوكول بشأن التعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة.

وتعود الأهمية الخاصة لمؤتمر برشلونة هذا إلى أن اثنتي عشرة دولة قامت على الفور بالتوقيع على الاتفاقية وبروتوكول التعاون، كما وقعت إحدى عشرة دولة على بروتوكول الإلقاء.

واعتُبرت الاتفاقية إطاراً قانونياً شاملاً يتضمن التزاماً عاماً باتخاذ كافة التدابير المناسبة لوقاية منطقة البحر الأبيض المتوسط من التلوث، والتخفيف من حدته، ومكافحته، وحماية البيئة البحرية وتحسينها. غير أنه عبر التوقيع على بروتوكول ما، فإن الدول تقبل بالتزامات أكثر تفصيلاً لمكافحة التلوث.

وكان الرأي السائد هو أن الاتفاقية ذات طابع مفرط في عموميته ومن ثم فإنها عاجزة عن توفير الوقاية الفعالة بحد ذاتها؛ ولهذا أدرج فيها حكم ينص على أنه لا يجوز لأي دولة أن تصبح طرفاً متعاقداً في الاتفاقية ما لم تصبح طرفاً متعاقداً في واحد من البروتوكولات على الأقل (المادة التاسعة والعشرون).

وتنص الاتفاقية على نفاذ مفعولها بالتزامن مع دخول أول

بروتوكول ملحق بها حيز التنفيذ. وقد سرى مفعول الاتفاقية وبرتوكولا الإلقاء والطوارئ في ١٢ شباط/فبراير عام ١٩٧٨ بعد سنتين فحسب من اعتماد هذه الصكوك.

وتوفيراً للمركز الذي أشار إليه بروتوكول الطوارئ فقد اعتمد مؤتمر المفوضين في برشلونة قراراً يطلب فيه إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم بالتعاون مع والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية بإنشاء مركز إقليمي لمكافحة التلوث الزيتي في البحر المتوسط. وافتُتح هذا المركز رسمياً في مالطا في ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٧٦.

كما طلب مؤتمر المفوضين إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية اتخاذ استعدادات مشتركة من أجل وضع بروتوكول إضافي يُعنى بضبط المصادر البرية للتلوث. واعتُمد بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية (بروتوكول LBS) في ١٧ أيار/مايو عام ١٩٨٠ ودخل حيز التنفيذ في ١٧ حزيران/يونيو عام ١٩٨٣. وتم تعديل هذا البروتوكول عام ١٩٩٦ ولكنه لم يصبح نافذاً بعد.

وقد تطورت أنشطة التخطيط المتكامل لخطة العمل في ظل برنامجين فرعيين بارزين وافقت عليهما حكومات الإقليم في اجتماع عقد في مدينة سبلت في يوغسلافيا السابقة بين ٣١ كانون الثاني/يناير و٤ شباط/فبراير عام ١٩٧٧. وعُرف البرنامج الفرعي الأول باسم الخطة الزرقاء، وهدف إلى العمل كهيئة للبحث والمشورة تكفل إطلاع واضعي السياسات في البلدان المنفردة على طبيعة الاتجاهات القائمة طويلة الأمد وتوعيتهم بالآثار التي ستخلفها قراراتهم في نهاية المطاف على البيئة.

وبغية الجمع بين مبادئ الإدارة البيئية والمعارف والخبرات المتاحة في الإقليم فقد أنشئ برنامج للتدابير ذات الأولوية عام ١٩٧٨(PAP/RAC) واتخذ من مدينة سبلت في كرواتيا مركزاً له.

ومنذ ذلك الحين أنشئت برامج ومراكز أخرى للأنشطة الإقليمية بما في ذلك برنامج تقدير التلوث ومكافحته في إقليم البحر الأبيض المتوسط(MEDPOL)، ومركز المناطق المتمتعة بحماية خاصة)سذء/زءً(الذي يهتم بالتنوع البيولوجي ويتمركز في تونس، ومركز استشعار البيئة عن بعد (ERS/RAC)في إيطاليا، ومركز الإنتاج النظيف (CP/RAC) الذي أنشئ عام ١٩٩٦ في إسبانيا، وبرنامج حماية المواقع التاريخية الساحلية (100HS) في فرنسا.

وتشمل البروتوكولات الهامة الأخرى بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي الذي اعتُمد في ١٠ حزيران/يونيو عام ١٩٩٥ وحل محل بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة لعام ١٩٨٢ ودخل حيز التنفيذ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٩، والبروتوكول البحري وبروتوكول النفايات الخطرة المعتمدين في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٤ و١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٦ على التوالي، واللذين لم يصبحا نافذين بعد.

ومن بين التطورات البارزة التي شهدتها السنوات الأخيرة إنشاء اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة عام ١٩٩٦ كهيئة للبحث والمشورة بشأن سياسات ترويج التنمية المستدامة في حوض المتوسط. وثمة تطور آخر حدث مؤخراً وهو سريان مفعول الاتفاقية المعدلة التي غدت تعرف باسم اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط في ٩ تموز/يوليو عام ٢٠٠٤.

وتتمحور أنشطة خطة عمل البحر المتوسط حول الوحدة التنسيقية للخطة (MEDU) المتمركزة في أثينا منذ عام ١٩٨٢.

A. Voutyropoulou

بول ميفسود
منسق خطة عمل المتوسط

إنجاز بارز على طريق الحد من التلوث

أظهرت الدراسات العلمية الرائدة التي قام بها عدد من المنظمات الدولية في مطلع السبعينات أن صحة البحر المتوسط معرضة لخطر شديد وأن الحاجة تدعو إلى اتخاذ تدابير منسقة بهذه الصدد.

وبدا في ذلك الحين أن التلوث الحضري والصناعي الانتشاري قد أفلت من عقاله على امتداد الإقليم وأنه ليس هناك من خطط لكبح هذا المسار وتصحيحه. وفي ذلك الوقت بالتحديد، أي في عام ١٩٧٥، اعتمدت البلدان المتوسطية والمجموعة الأوربية خطة عمل المتوسط. وبعد عام من ذلك فقط تم التوقيع على اتفاقية برشلونة إلى جانب عدد من البروتوكولات المعنية بمجالات عمل مخصوصة.

وشكل برنامج مدبول، أي برنامج تقدير التلوث البحري ومكافحته، ركيزة أساسية من ركائز الخطة منذ انطلاقتها. وفي الحقيقة فإن اتفاقية برشلونة لعام ١٩٧٦، التي ينظر إليها على أنها اتفاقية بحرية في المقام الأول، أوكلت إلى برنامج مدبول جانباً كبيراً من عمليات تنسيق الأنشطة المتعلقة بهدفها الرئيسي المتمثل في مساعدة البلدان على حماية البحر من التلوث.

وبحلول نهاية السبعينات أبدت بلدان الإقليم عزمها على العمل على مكافحة التلوث وامتلكت نظاماً قانونياً لمساندة تدابيرها. غير أن القدرات والكفاءات المتاحة للكثير من هذه البلدان لم تكن كافية.

دعم متين للبلدان

لقد كانت خبرة العلماء شحيحة، بينما عانت المختبرات من ضعف التجهيز، ولم تتوافر في العديد من الحالات أي استراتيجيات أو خطط. وردا على ذلك فقد اضطلع برنامج مدبول في المرحلة الأولى بدوره عبر إطلاق ومساندة عدد كبير من المشروعات الوطنية للبحث والرصد التي هدفت إلى تحديد التلوث البحري كمياً ونوعياً، وتنظيم برامج تدريبية واسعة النطاق، وتزويد المختبرات بالأدوات التحليلية، وإنشاء برنامج للنهوض بنوعية البيانات وأداء المختبرات.

وبدأت المرحلة الثانية من برنامج مدبول في الثمانينات، وترافقت مع توقيع برتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية (بروتوكول LBS) ودخوله حيز التنفيذ، وتركزت على الحاجة إلى تنظيم برامج وطنية لرصد التلوث لمساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها النابعة من البروتوكول المذكور.

وأثناء هذه المرحلة تم إعداد برامج وطنية على أساس الأولويات الوطنية والمحلية، كما جرى تنفيذ عدد من عمليات التقدير المخصوصة المتعلقة بالمواد التي دعا البروتوكول إلى حظر استخدامها أو تقييده بشدة.

نحو الحد من التلوث

وفي مطلع التسعينات، ومع اقتراب المرحلة الثانية لبرنامج مدبول من نهايتها، كان البرنامج قد أسهم في بلوغ بلدان الإقليم مستوى مقبولاً من الكفاءة والقدرة على رصد التلوث البحري بحيث غدت أخيراً قادرة على الوفاء بمتطلبات البروتوكول، أي البدء بالعملية الصعبة للحد من التلوث واستئصاله.

وبالإضافة إلى ذلك فإن مداولات قمة ريو دي جانيرو غدت في ذلك الوقت نقطة مرجعية لأي مبادرة بيئية ومن ثم فقد أثرت على

محتوى برنامج مدبول ونُهجه.

وكان من الجلي بأن على الإقليم، وبعد بضعة سنوات من التدريب، والتحضير، وعمليات التقدير، والبحث، والرصد، أن يركز على تحقيق نتائج ملموسة، أي أن يتمكن فعلياً من الحد من التلوث ومكافحته. وعندها دخل البرنامج مرحلته الثالثة المنصبة على مكافحة التلوث عبر نهج وأنشطة جديدة، ومن خلال توفير عناصر محددة للبلدان لاستخدامها في جهودها لتحقيق التنمية المستدامة.

زخم جديد

وقد أعيد النظر بالنظام القانوني لاتفاقية برشلونة بأكمله بغية تزويد البلدان بأداة حديثة لتلبية الاحتياجات الناشئة وتحقيق أهداف جديدة. واستجاب برنامج مدبول استجابة كاملة وفورية إلى هذا الزخم الجديد وأسهم في إعداد صيغة معدلة لبروتوكول المصادر البرية تكفل توسيع نطاق البروتوكول ليغطي الأنشطة البشرية في الحوض المائي والمناطق الساحلية، وتوفير مزيد من الأدوات المعينة للحد من التلوث. كما ساهم البرنامج في إعداد بروتوكول جديد للإلقاء أشد صرامة من البروتوكول الأصلي.

غير أن الإنجاز البارز على طريق الحد من التلوث تمثل في قيام برنامج مدبول بوضع برنامج استراتيجي لمكافحة التلوث الناجم عن المصادر البرية (برنامج ساب)، واعتمدت الأطراف المتعاقدة هذا البرنامج عام ١٩٩٧.

ورغم بعض التأخير فإن العمل جار حالياً في تنفيذ برنامج ساب، وقد وافقت البلدان حتى الآن على أرقام مستهدفة رئيسية للحد من التلوث، وقامت بحساب كميات المواد الملوِّثة المصرَّفة في البحر بحسب مصادرها، وحددت تدابير المكافحة المعنية اللازمة وما تتطلبه من تكاليف، ووافقت على جدول زمني لتنفيذ تلك التدابير بحلول عام ٢٠٢٥. وثمة إقرار عام بصلاحية برنامج ساب، وقد بادر عدد من الجهات المانحة (وعلى رأسها المرفق العالمي للبيئة والصندوق الفرنسي للبيئة العالمية) إلى توفير التمويل الخارجي لدعم الإطلاق الفعال للأنشطة.

آفاق واعدة

وتعتبر آفاق نجاح برنامج ساب على المدى الطويل واعدة، ويركز برنامج مدبول في الوقت الراهن على مسألة الاستدامة المالية لبرنامج ساب بحيث يوفر المساعدات الملموسة للبلدان في عملية الحد من التلوث من الآن وحتى عام ٢٠٢٥.

ويساعد برنامج مدبول البلدان في الوقت الحاضر على إعداد خطط العمل الوطنية التي يُنتظر أن توضح السلطات الوطنية فيها طبيعة التدابير والأنشطة التي تعتزم تنفيذها لتحقيق أهداف برنامج ساب على مدى السنوات العشر المقبلة، مع تقديمها لحافظة الاستثمارات اللازمة لذلك.

وبمقدور الإقليم خلال فترة وجيزة نسبياً من الآن، وبفضل المساعدات الضخمة لبرنامج مدبول، أن يظهر أن النوايا قد تحولت إلى أعمال وأن عنصراً من عناصر تحقيق التنمية المستدامة قد بدأ يعطي ثماره.

وهكذا وبعد الكثير من الأعمال التحضيرية والأساسية المنفذة منذ انطلاق برنامج مدبول عام ١٩٧٥، والتي امتدت من البحث والرصد إلى بناء القدرات وتوفير المساعدة القانونية، والتقنية، والعلمية، فلقد حان الوقت لكي يغدو الحد التدريجي والمتواصل من التلوث في الإقليم حقيقة واقعة، وهي عملية أكدتها بوضوح قمة جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ باعتبارها جزءاً أصيلاً من الجهود التي ينبغي أن تبذلها البلدان لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن الواجب أن يستمر برنامج مدبول في الاضطلاع بالدور الأساسي الذي قام به حتى هذا الحين، وذلك عبر تفهمه المتواصل للتحولات العالمية والإقليمية وقدرته على متابعة تطور الاحتياجات على المستويين الإقليمي والمحلي.

وتتمثل الوجهة المقبلة في التعجيل بوتيرة التكامل مع البرامج والمبادرات الأخرى والقيام عام ٢٠٠٥ باقتراح مرحلة رابعة منسقة جديدة لبرنامج مدبول تقر البلدان في إطارها بأن الحد من التلوث هو خطوة لا غنى عنها في جهودها المتكاملة نحو التنمية المستدامة، وبأن برنامج مدبول هو أداتها الرئيسية لتحقيق ذلك.

فرانشيسكو – سافيريو شيفيلي
منسق برنامج مدبول
medpol@unepmap.gr

A. Voutyropoulou

نحو تنمية مستدامة: الإقليم الإيكولوجي المتوسطي في حركة دائبة

تتمتع "المتوسطية" بالفعل بجذور تاريخية وثقافية عميقة. فإلى جانب مظاهر التوتر والخلل، وعقبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وآثارها على البيئة، فإن إقليم المتوسط يتسم بإرث إنساني، وطبيعي، وثقافي غني يتيح لسكانه التوصل إلى حلول مبتكرة للمشكلات والتحديات البارزة التي واجهها الإقليم على مدى تاريخه، وذلك بفضل الثقافة السائدة للحوار والتبادل.

يقع المتوسط على مفترق طرق ثلاث قارات، ولكنه يقف الآن على مفترق طرقه الذاتي بالنظر إلى ما يواجهه من تحديات ومخاطر كبرى لا بد من أن يجد الشركاء المتوسطيون لها حلولاً وافية طويلة الأجل. وبهذه الروح تتعاون البلدان المتوسطية والمجموعة الأوربية، التي تمثل الأطراف المتعاقدة لاتفاقية برشلونة، مع شركائها من المجتمع المدني في معالجة المشكلات البيئية أولاً، ثم في العناية بمسائل التكامل بين البيئة والتنمية، وأخيراً في ترويج التنمية المستدامة.

ومع أن مفهوم التنمية المستدامة قد تخلل القرارات الأولى التي اتخذتها الأطراف المتعاقدة حينما طرحت همومها المتعلقة بالتلوث البحري والبيئة ضمن علاقاتها الإنمائية المتبادلة، فإن هذا المفهوم لم يُدرج بشكل صريح في جدول أعمال خطة عمل المتوسط إلا في مطلع التسعينات، ليربط بعدها بصورة قانونية باللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة ضمن الصيغة المعدلة للاتفاقية عام ١٩٩٥.

المعارف التراكمية

ومن خلال التعاون في إطار خطة عمل المتوسط، وهي البرنامج الوحيد للتعاون الفعال بين "كل" بلدان المتوسط، تمكنت الأطراف المتعاقدة من توليد معارف تراكمية مرموقة وبناء قدرات مؤسسية وتقنية ضخمة بما يوفر أسساً راسخة للظروف التي تيسر ترويج التنمية المستدامة وتنفيذ مبادئها الأساسية في الإقليم.

وعلى غرار ما حدث بالنسبة لخطة عمل المتوسط واتفاقية برشلونة، فقد عملت الأطراف المتوسطية كجهات رائدة في الاستجابة إلى شواغل التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، وأعدت جدول الأعمال المتوسطي للقرن الحادي والعشرين عام ١٩٩٤ وأنشأت اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة عام ١٩٩٦ كهيئة استشارية.

وبفضل تركيبها، وطريقة عملها، وما حققته من نتائج أولية، فقد ألقت اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة بأضواء جديدة على المتوسط باعتباره جسراً مناسباً يربط بين الهموم العالمية والإقليمية/المحلية. وأثار برنامج عمل اللجنة المكثف قضايا أساسية للسياسات والاستراتيجيات مما أسهم في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحسين التكامل والإدارة.

كما أن اللجنة عمّقت الوعي بالتحديات والمخاطر الأساسية التي ينبغي مواجهتها لتمهيد الطريق أمام التنمية المستدامة، وساندت اعتماد نهج تشاركي يكفل تنشيط المشاورات بين الجهات المعنية المتعددة، وتوسيع وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، ولاسيما المنظمات غير الحكومية.

القضايا المواضيعية

ومنذ إنشائها عنيت اللجنة بأنواع مختلفة من القضايا التي شملت "القضايا المواضيعية" المتعلقة بالمياه، والأقاليم الساحلية، والسياحة، والعمران الحضري، والصناعة، إلى جانب "القضايا العامة" مثل المؤشرات، والتجارة الحرة والتمويل، والتعاون.

وأسفرت معظم أنشطة اللجنة، التي تنفذ عبر جماعات عمل متخصصة، عن سلسلة من التوصيات والمقترحات بشأن التدابير اللازمة. كما أن طريقة العمل المتمثلة في إشراك مختلف الخبراء من البلدان والمجتمع المدني من خلال الدراسات ودورات وحلقات العمل والمنتديات قد أسهمت بدورها في تحسين وتوسيع المعارف والخبرات إزاء قضايا أساسية تتعلق بالتنمية المستدامة في المتوسط على المستويين الإقليمي والمحلي.

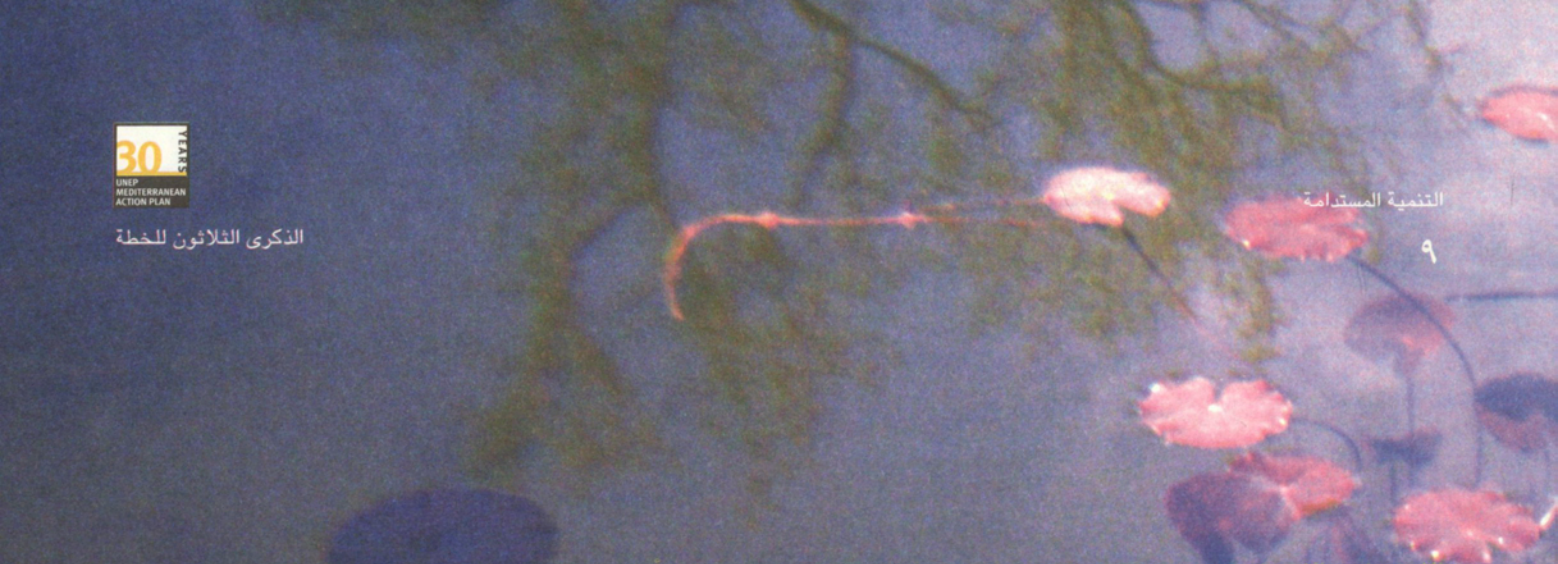

الاستعراض الاستراتيجي

وبالإضافة إلى ذلك قامت اللجنة عام ٢٠٠٠ بإجراء استعراض استراتيجي للتنمية المستدامة في إقليم المتوسط انصب على مسائل السياسات والمؤسسات. وخلص هذا الاستعراض الذي تم بالتعاون الوثيق مع الأطراف المتعاقدة والشركاء إلى الدعوة إلى إجراء الإصلاحات الضرورية في البلدان وإلى إعداد استراتيجيات متوسطية ووطنية للتنمية المستدامة.

ويقر الاستعراض بالحاجة إلى تدعيم اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة لتمكينها من العمل وتقديم المشورة بصورة وافية إلى الشركاء المعنيين في التصدي إلى التحديات الحالية، والناشئة، والمقبلة. وفي عملية إعداد الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة التي انطلقت عام ٢٠٠٣ حظيت الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما تستحقه من عناية جنباً إلى جنب مع القضية الهامة للتسيير.

التحديات الرئيسية

وفي هذا السياق، وإلى جانب التحدي البيئي، فإن الرؤية والتوجهات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة تحدد خمسة تحديات رئيسية أخرى (الفقر، وتنظيم المشاريع، والتنوع الثقافي، والتسيير، والسلام)، وسبعة ميادين عمل ذات أولوية (المياه، والطاقة والتغير المناخي، والنقل، والسياحة، والإدارة الحضرية، والتنمية الريفية والزراعية، وإدارة المناطق البحرية والساحلية) ستتمحور حولها الاستراتيجية.

وفي إطار مساندة الاستعدادات قامت اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة بوضع سلسلة من المذكرات المواضيعية المخصوصة.

ومن المنتظر أن تعتمد الأطراف المتعاقدة خلال اجتماعها الرابع عشر في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٥ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة. وستوفر هذه الاستراتيجية إطاراً متسقاً لبرنامج أنشطة خطة عمل المتوسط، كما يُنتظر أن تؤدي إلى النهوض بالتعاون الإقليمي وترشيده على طريق تحقيق التنمية المستدامة في الإقليم.

وبما أن الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة تمثل شراكة بين الأطراف المعنية بشأن مستقبل الإقليم فقد تم تسجيلها على أنها مبادرة شراكة من "النوع الثاني" على نحو ما تم الاتفاق عليه في المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ.

كما أن عملية الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة شكلت فرصة طيبة لإعداد استعراض إقليمي لمبادرات التنمية المستدامة، ولتوفير الدعم التقني والمالي لإعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.

بعد عشرة أعوام

وعلى مدى أعوامها العشرة الأولى حظيت اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة بمساندة تقنية ومالية ضخمة.

ورغم ما تعانيه هذه اللجنة من قصور وما تتعرض له من نقد عام بشأن إنجازاتها فإنها تظل مبادرة مثالية للشركاء المتوسطيين تستحق قدراً أكبر من الاهتمام ووسائل أفضل.

وتتيح أنشطة اللجنة على وجه العموم والاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة على وجه الخصوص فرصاً ممتازة لتعزيز التعاون في سبيل تحقيق الحلم المشترك المتمثل في قيام إقليم متوسطي ينعم بالسلام، ويتشاطر الرخاء، ويحترم تنوعه الثقافي. وفيما وراء إقليم المتوسط فإن اللجنة يمكن أن توفر جسراً ومنتدى للنهوض بالشراكة الأوربية المتوسطية وكذلك الشراكة الأوربية العربية.

وإذا ما تم إصلاح اللجنة، وتكليفها بالمسؤوليات المعنية إزاء الاستراتيجيات والسياسات، وتزويدها بالوسائل الكافية فإنها يمكن أن تسهم في قصص التنمية المستدامة في المتوسط، وفي إعدادها، وكتابتها، وروايتها.

وبعد عشر سنوات من قرار الأطراف المتعاقدة بإنشاء اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة، فإن من الضروري أن تبلغ هذه الأداة الهامة مرحلة النضج.

وفي وقت يكتشف فيه العالم مفهوم القدر المشترك، فإن من المفيد، على ما يبدو، بل ومن الملح والصحي أن تدرس شعوب المتوسط وشركائها دراسة جدية مصالحها العامة المشتركة، وقدرها المشترك، عبر مسؤوليات تفاضلية وشراكة فعالة. وبمقدور خطة عمل المتوسط ولجنتها المتوسطية للتنمية المستدامة أن تقدم مساهمات إيجابية في هذا المشروع الكبير.

عرب حب الله
نائب منسق خطة عمل البحر المتوسط

الخطة الزرقاء:
من البيئة إلى التنمية المستدامة

سعت خطة عمل المتوسط منذ البداية إلى تحديد الأسباب الاقتصادية الاجتماعية الجذرية للتلوث البحري وأكدت الحاجة إلى دمج البيئة والتنمية في إقليم آخذ بالتغير بسرعة. وبفضل الجهود التي بذلها السيد مصطفى طلبه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فقد انعقد مؤتمر للبلدان المتوسطية في مدينة سبلت الكرواتية عام ١٩٧٧. واعتمد هذا المؤتمر اختصاصات الخطة الزرقاء التي حددها على أنها تتمثل في استحداث عملية متواصلة من التعاون الدؤوب بغية تزويد واضعي القرارات بمعلومات تتيح لهم صياغة خطط للتنمية الاقتصادية الاجتماعية المثلى على أساس مستدام ودون إحداث تدهور بيئي.

وخلال عقدها الأول استطلعت الخطة المستقبل على أساس عدة تصورات ذات تباين واف وذلك لتلمس الاتجاهات المحتملة وتحديد هامش المناورة المتاح لأولئك المسؤولين عن الخطط والسياسات الإنمائية والبيئية.

ودرست التصورات الاتجاهية والبديلة الأوضاع المحتملة المقبلة لـ "النظام المتوسطي" في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٥ (بما في ذلك السكان والمساحات، والزراعة، والنقل، والغابات، والبحر). ونشرت نتائج هذا النهج الاحتمالي عام ١٩٨٩ بخمس لغات تحت عنوان "صور مختلفة لمستقبل حوض البحر المتوسط – الخطة الزرقاء". وما تزال الاستنتاجات الرئيسية لتلك الوثيقة صحيحة:

• على الرغم من أن التنمية تؤدي عموماً إلى التدهور البيئي في المتوسط، فإن هذا التدهور يقود بدوره إلى عرقلة التنمية، بل وإلى تعريضها للخطر، نتيجة شح المياه، والتدهور المكثف للتربة، وهشاشة النظم الإيكولوجية الساحلية، ومستوى المخاطر الطبيعية، وتركيز الضغوط على المناطق الساحلية الهشة التي تمثل المواقع الرئيسية للأنشطة البشرية، وللسياحة في المقام الأول.

• ويتطلب الانتقال إلى أوضاع التنمية المستدامة إجراء تغييرات جذرية في البلدان، وإرساء تعاون واسع ثنائي ومتعدد الأطراف بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالمجموعة الأوربية، وفيما بين بلدان الجنوب بمبادرة من البلدان العربية. ودون القيام بمثل هذا الجهد فستعجز البلدان في جنوب وشرق المتوسط عن تحقيق وضع اقتصادي اجتماعي سليم بحلول عام ٢٠٢٥ بسبب ارتفاع معدلات نمو سكانها والمستوى المنخفض نسبياً للتنمية فيها.

وقبل ثلاث سنوات من انعقاد قمة الأرض، كان لهذا العمل الرائد صدى كبير في بلدان المتوسط، وخطة عمل المتوسط، والمفوضية الأوربية، والبنك الدولي.

وأوكلت الأطراف المتعاقدة إلى الخطة الزرقاء عدة مهام هي: إنشاء "مرصد للبيئة والتنمية في المتوسط" والعمل بهذه الصفة (ويدعمها في ذلك تنفيذ المفوضية الأوربية للبرنامج الأوربي المتوسطي المعني بالإحصاءات البيئية)، وتطبيق النهج الاحتمالي

في الأقاليم الساحلية ومتابعة تطويره في مجالات أساسية محددة، ومساعدة اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة كمركز رئيسي للدعم. آفاق المستقبل حتى عام ٢٠٢٥

وفي الوقت الحاضر فإن المهمة البارزة للخطة الزرقاء هي استكمال الدراسة الشاملة الثانية عن مستقبل الإقليم حتى عام ٢٠٢٥ والتي ستنشر صيف عام ٢٠٠٥. وهذه الدراسة، كسابقتها، هي ثمرة خبرات جماعية. وتؤكد الدراسة الاتجاهات المقلقة التي لوحظت عام ١٩٨٩ وتلفت الانتباه مجدداً إلى مخاطر الاتجاهات الجارية. كما أنها تبرز التحولات الواسعة قيد العمل (التغير السكاني المتسارع)، وتشير إلى أن التعجيل بوتيرة التقدم المحرز بالفعل وتعميمه سيساعد على تصحيح مسار الاتجاهات الراهنة نحو وضع ينتصر فيه الجميع (البيئة والتنمية، والشمال والجنوب).

العوائق والأصول

وتسلط الدراسة الضوء على العوائق التي ينبغي تذليلها والأصول الواجب استخدامها. وتدعو إلى العمل لبلوغ التنمية المستدامة عبر إيضاح التقدم الذي يمكن إحرازه في ميدان التسيير على المستويات الإقليمية والقطرية على حد سواء. وتؤكد الدراسة بوجه خاص ضرورة وإمكانية وفائدة فصل مسار النمو الاقتصادي عن الضغوط على البيئة عبر تحسين إدارة الطلب في القطاعات الرئيسية. وأخيراً تحض الدراسة على إحياء الشراكة الأوربية المتوسطية بحيث يغدو المتوسط مثالاً للتنمية المشتركة المستدامة في العالم.

وتدين الخطة الزرقاء بالكثير إلى أناس من ذوي الرؤى العظيمة. فقد طرح سيرج أنطوان الفكرة عام ١٩٧٥. وظفر مصطفى طلبة وإسماعيل صبري عبد الله (وزير التخطيط المصري في ذلك الحين) بعدها بموافقة الدول المتوسطية عليها وحوّلاها إلى حقيقة واقعة. وما كانت الخطة الزرقاء لترى النور أيضاً لولا التزام ميشيل باتيس، وموهبته، وخبرته الدولية الواسعة، والذي توفي في سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٤. ولنأمل بأن تؤكد الأجيال المقبلة بصورة أقوى وأكثر إقناعاً أفكار باتيس، ورسالته المنطقية، وآماله بحيث يحظى هذا الإقليم الهام بمستقبل يضاهي ماضيه.

غيلوم بينوا
مركز الأنشطة الإقليمية المعني بالخطة الزرقاء
planbleu@planbleu.org
www.planbleu.org

ميشيل باتيس (١٩٢٣–٢٠٠٤): عالم فرنسي كان من بين مهندسي ومروجي أبرز برامج التعاون الدولية في ميدان البحوث والبيئة. وقد انضم إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عام ١٩٥١ حيث تولى، بعد خبرة أولية ميدانية في الشرق الأوسط، إدارة برنامج للبحوث في المناطق القاحلة وأسهم في إقامة معاهد في كل من مصر وإسرائيل على سبيل المثال لا الحصر. واضطلع باتيس بدور أساسي في برامج المياه والتصحر. وفي عام ١٩٦٨ عمل على إطلاق برنامج "الإنسان والمحيط الحيوي" الذي كان منبع مفهوم التنمية المستدامة، وعمل دون كلل على الترويج له في مختلف أنحاء العالم. كما كان من بين مصممي اتفاقية التراث العالمي وكفل إدراج عنصر التراث الطبيعي فيها. وتولى باتيس منصب نائب المدير العام (العلم) لمنظمة اليونسكو، واضطلع برئاسة الخطة الزرقاء منذ عام ١٩٨٤ فما بعد. وكرس باتيس نفسه بكل حماس لهذا العمل وأنفق كل صيف عام ٢٠٠٤ في قراءة تقرير البيئة والتنمية الذي طالما حظي منه بإعزاز خاص. وكان باتيس أيضاً من بين كبار المساندين عام ١٩٩٥ لتوسيع نطاق اتفاقية برشلونة ليشمل عنصر اليابسة في البيئة المتوسطية.

وقد حصل باتيس على وسام جوقة الشرف، والميدالية الذهبية لمنظمة اليونسكو، وميدالية جون فيليبس (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية)، كما نال عام ٢٠٠٠ جائزة بيئية رفيعة هي جائزة ساساكاوا التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

المناطق الساحلية:
من الإدارة إلى التسيير

اتخذت الأحداث المأساوية الأخيرة في جنوب شرقي آسيا أبعاداً كارثية. غير أنها أظهرت، وبطريقة بالغة الحدة، عمق الشقة الفاصلة بين هشاشة المناطق الساحلية وطموح الإنسان في شتى أنحاء العالم للاستقرار على طول الشريط الساحلي، ولاسيما حينما لا يترافق ذلك مع تدابير كافية لإدارة (المخاطر) الساحلية.

ولسنا هنا في معرض المحاججة بأنه كان بالمستطاع تفادي الخسائر البشرية والأضرار المادية، إلا أنه يمكن القول أنه لو توافرت الإدارة الساحلية الجيدة لانخفض حجم هذه الخسائر والأضرار بشكل كبير. كما أن من المستبعد أن تقع كارثة بمثل هذه الضخامة في المتوسط، لكن الدلائل التاريخية تشير إلى أن الإقليم شهد أحداثاً ذات صلة بظواهر المد الزلزالي. وينبغي أن يكون هذا تحذيراً كافياً لنا في الإقليم كي نبادر إلى اتخاذ التدابير الوقائية الوافية.

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: تدبير وقائي

وثمة إقرار واسع بأن نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية يندرج في عداد هذه التدابير الوقائية. ومنذ المراحل الأولى لتطبيق هذا النهج في المتوسط في أواسط الثمانينات، فقد نظر إليه على أنه عملية تتسم بالاستمرار، والتفعيل، والمواءمة، وتركز على الصلات بين الأنشطة القطاعية بما يكفل إدارة الموارد على نحو يحقق أهداف التنمية المستدامة البيئية.

ويسر النهج المذكور إجراء الحوار الأفقي والعمودي، والتوصل إلى اتفاقيات وتسويات بين كل الأطراف المعنية باستخدام الموارد البحرية والساحلية. وبما أن هذا النهج يعتمد الأسلوب التشاركي فإنه يشتمل على التخطيط الاستراتيجي الذي يراعي القيم، والتقاليد، والاحتياجات المحلية عند تحديد الأولويات والأهداف الشاملة للتنمية المستدامة في المناطق الساحلية.

وخلال العقدين الماضيين بذلت خطة عمل المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية التابع لها والمعني بالتدابير ذات الأولوية على وجه الخصوص جهوداً نشطة للغاية في ترويج نهج التنمية المتكاملة للمناطق الساحلية وتقديم المساعدة إلى الحكومات الوطنية والإدارات المحلية لتحقيق التقدم على طريق الإدارة الناجحة لسواحلها.

ويبرهن التنفيذ العملي للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أن مبادئها الرئيسية قد أرسيت على نحو صائب منذ لحظة انطلاقها، وأنه لم تكن هناك حاجة على مدى الفترة التي انقضت على تطبيقها إلى إدخال تعديلات تذكر على تعريفها الأساسي.

برامج إدارة المناطق الساحلية

وهناك خمسة عشر برنامجاً من البرامج المنجزة أو الجارية لإدارة المناطق الساحلية والمنفذة بطريقة متكاملة من جانب كل عناصر خطة عمل المتوسط. وتوفر هذه البرامج دليلاً واضحاً على الاهتمام الهائل الذي تبديه البلدان إزاء تطبيق نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مباشرة، ورغبتها في إحراز نتائج ملموسة.

كما أن هذا النهج يحظى بإقرار واسع في مختلف أرجاء العالم، إذ بلغ عدد الأنشطة الساحلية المعتمدة عليه والمنفذة حتى اليوم أكثر من ٧٠٠ نشاط فيما يزيد على ١٤٠ بلدا.

المشكلات القائمة

ورغم الجهود الكثيرة التي بذلتها خطة عمل المتوسط ومركز الأنشطة

الإقليمية المعني بالتدابير ذات الأولوية، وكذلك المنظمات والاتحادات الدولية الأخرى، والسلطات الوطنية والإدارات المحلية، والمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمواطنون العاديون، فإنه ما يزال هناك عدد هائل من المشكلات القائمة. ومن بين العوائق التي تعترض طريق التنفيذ الفعال للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ما يلي:

- الخمول البيروقراطي الذي يؤدي إلى بطء استجابة الإدارة المحلية، مما يعرقل بالتالي الكثير من المبادرات الإنمائية؛
- معارضة المصالح الاقتصادية الخاصة المتعددة للتغيرات، إذ أن ما يعنيها هو جني الأرباح الآنية من استغلال الموارد الساحلية دون الاهتمام بالاستخدام المستدام لتلك الموارد على المدى البعيد؛
- الافتقار إلى العزيمة السياسية الوافية للانطلاق بعملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- الافتقار إلى الحد الأدنى من الموارد المالية اللازمة لإطلاق عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والحفاظ عليها؛
- تعقيد القضايا التشريعية المتعلقة بتحديد المناطق الساحلية، وما إلى ذلك.

وقد اتخذت البلدان المتوسطية خطوة هامة جديدة لتيسير تطبيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وذلك بموافقتها على قرار يدعو إلى إعداد بروتوكول بشأن هذه الإدارة. وسيبحث الاجتماع المقبل للأطراف المتعاقدة في سلوفينيا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٥ النص المقترح للبروتوكول ويتخذ توصيات بشأن الأنشطة المقبلة.

وفي حال اعتماد البروتوكول، وتوقيعه، والمصادقة عليه فإنه سيخلف أثراً ضخماً على جهود البلدان الساعية إلى تعزيز الإدارة الفعالة لمناطقها الساحلية.

الاتجاهات الرئيسية

وفي السنوات المقبلة فإن مركز الأنشطة الإقليمية المعني بالتدابير ذات الأولوية سيظل على الأرجح "لاعباً" إقليمياً وعالمياً هاماً في ترويج نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وستظل الاتجاهات الرئيسية لأنشطة المركز المذكور على حالها وهي:

١. تطوير منهجية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وأدواتها، وتقنياتها، ومواءمتها لتتناسب مع احتياجات البلدان المتوسطية؛ و
٢. القيام بأنشطة عملية من خلال برامج إدارة المناطق الساحلية والأنواع الأخرى من الأنشطة المباشرة، بالتعاون مع عناصر خطة عمل المتوسط والشركاء الرئيسيين الآخرين في الإقليم.

الموضوعات الجديدة

على أنه بالإضافة إلى الاعتماد والتنفيذ المنتظرين لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية فقد نشأت طائفة من الموضوعات الجديدة مؤخراً، ولاسيما في أعقاب المؤتمر العالمي في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، والتي تستحق رد فعل محدد من مركز الأنشطة الإقليمية المعني بالتدابير ذات الأولوية. وهذه الموضوعات هي:

- النهوض بالتسيير الساحلي المتكامل، وهو ما سيؤدي إلى علاقات متداخلة جديدة بين القطاع العام، والجهات الفاعلة الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، مما سيوسع نطاق تركيز الإدارة باتجاه التفاوض والتنسيق وبعيداً عن الجوانب التقنية الخالصة لإدارة الموارد الساحلية.
- الإدارة المحلية والتنمية المستدامة في المناطق الساحلية، وهو ما يعتبر قضية أساسية بالنسبة للمتوسط، ولاسيما وأن هناك اتفاقاً مشتركاً على أن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ينبغي أن تكون ذات طابع محلي شديد رغم أنها تنفذ ضمن السياق المؤسسي والقانوني الوطني والدولي.
- إدارة المخاطر الساحلية التي تشمل قضايا ارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات الساحلية، والزلازل، والحوادث الصناعية، والتعرية الساحلية على سبيل المثال، وهو ما يتطلب رد فعل جريئ ومنظم من جانب البلدان المتوسطية. وبالإضافة إلى التدابير التقنية، فإن الحاجة تدعو إلى مزيد من التشديد على تعميق الوعي، وتدابير الاستجابة المبكرة، والأدوات الاقتصادية.
- التخطيط المكاني البحري الذي سيشدد بصورة أوسع على استخدام البحر، وتكامل الشرائح البحرية والبرية للمناطق الساحلية، ومعالجة الصدع التنظيمي القائم اليوم بين التشريعات الساحلية البرية والبحرية المعنية.
- إدماج قضايا الهوية الثقافية ضمن نهج الإدارة المتكاملة فيما يتعلق بالمناطق الساحلية ذات المناظر الطبيعية الخاصة. وسيعزز تحليل القيم الثقافية للتنمية المستدامة من البعد المحلي للإدارة الساحلية.

A. Voutyropoulou

إفيكا ترومبك
مدير مركز الأنشطة الإقليمية المعني بالتدابير ذات الأولوية
pap@gradst.hr
www.pap-thecoastcentre.org

تقانة المعلومات والاتصالات في خدمة البيئة والتنمية المستدامة

اضطلعت خطة عمل المتوسط منذ إنشائها عام ١٩٧٥ بدور محوري في الحفاظ على الموارد البشرية والطبيعية الزاخرة في الإقليم. ويعتبر اقتسام وتبادل الخبرات، والمشروعات، والأنشطة من بين الأسباب الكامنة وراء ما حققته الخطة من نجاحات على مدى السنوات الثلاثين الماضية.

ويساهم مركز الأنشطة الإقليمية المعني باستشعار البيئة عن بعد التابع للخطة في هذه العملية عبر أنشطة الاستشعار عن بعد، كما أنه بدأ مؤخراً باستخدام تقانة المعلومات والاتصالات في ذلك بعد تغيير وجهة تركيزه لتنصب على اقتسام البيانات البيئية.

وكان الاجتماع الثالث عشر للأطراف المتعاقدة عام ٢٠٠٣ قد وافق على اقتراح إيطالي بإعادة توجيه أنشطة المركز المذكور ودعم موارده البشرية والمالية للقيام بالرصد الساحلي والبحري بغية تزويد الأطراف المتعاقدة بمساعدات تقانة المعلومات والاتصالات. ومنذ ذلك الحين مُنح المركز صفة الهيئة العامة، وجرى تعيين مدير جديد له، وقدمت وزارة البيئة الإيطالية مبلغ يزيد على ٢,٥ مليون يورو لتغطية تكاليف أنشطته خلال الفترة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

وكمتابعة لقرارات الاجتماع الثالث عشر للأطراف المتعاقدة فقد جرى تحديد عدد من الأنشطة بالفعل وهي المساهمة في تحسين الموقع الشبكي لخطة عمل المتوسط ومشروع الموسوعة الشبكية متعددة اللغات ءحذصـ-دجّءء. والهدف من هذه التدابير هو ضمان الانخراط الأوسع لكل الجهات المعنية في أهداف وأنشطة اتفاقية برشلونة، من خلال استعمال نظم تقانية مبتكرة كوسيلة كفوءة من وسائل أنشطة المعلومات والتدريب.

وسيؤدي استخدام التقانة المتقدمة إلى تيسير الوصول إلى نتائج البحوث والدراسات، وإلى البيانات التي تعدها الهيئات العلمية والأطراف المعنية الأخرى، وإتاحتها لواضعي القرارات وللمجتمع المدني عموما.

وستشكل المنصة التقانية التي يوفرها مركز استشعار البيئة عن بعد أداة لإدارة، ورصد، وتحديث البيانات المتاحة وتعميمها على كل عناصر خطة عمل المتوسط، مثل مراكز الأنشطة الإقليمية الأخرى، وبرنامج تقدير التلوث البحري ومكافحته (برنامج مدبول)، واللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة.

وتشمل الأنشطة الأخرى الجارية قيام المركز بتطوير ودعم قاعدة بيانات برنامج مدبول التي تندرج في عداد الأدوات الأساسية لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي (برنامج ساب) الرامي إلى التصدي للتلوث من المصادر البرية، وهو ما سيسهم في إرساء نظام معلومات متكامل ومحدَّث بانتظام.

وتشكل الوجهة المقترحة للمركز نحو ميدان تقانة المعلومات والاتصالات استجابة عملية للمستجدات العالمية والإقليمية وفرصة لتسليط الضوء على جهود خطة عمل المتوسط في حماية البيئة البحرية وترويج التنمية المستدامة في الإقليم وتوفير زخم جديد لها.

وتتيح عملية تقييم دور المركز ضمن خطة عمل المتوسط الفرصة لإرساء مجموعة جديدة من الأنشطة الرامية إلى تيسير التكامل بين البيئة والتنمية وجمع واقتسام المزيد من البيانات بين جميع عناصر الخطة وكذلك مع كل شركائها والجهات المعنية الأخرى عبر استخدام تقانة المعلومات والاتصالات.

وتغطي خطة عمل المتوسط طائفة واسعة من الأنشطة على امتداد إقليم المتوسط بأكمله. ويعتبر صون قاعدة بيانات تحتوي على المعلومات والنتائج المستخلصة عبر تلك الأنشطة عنصراً أساسياً في تخطيط وتنفيذ البرامج والتدابير المقبلة، وفي النهوض أيضاً

بالتنسيق بين عناصر الخطة ومع البلدان.

وثمة تطبيقات لا تعد ولا تحصى لتقنيات الاستشعار عن بعد. وعبر توفير البيانات المحدَّثة عن النقاط الساخنة، والانسكابات الزيتية، وكثافة المرور البحري، وما إلى ذلك فإن بالمستطاع مساعدة البلدان على صياغة وتنفيذ برامج لرصد التلوث وإدارة المناطق الساحلية، بما في ذلك تدابير مكافحة التلوث وإعداد خطط الحماية البيئية.

واستلهاماً لروح اتفاقية برشلونة، فإن تقانة المعلومات والاتصالات تتيح الفرصة لإطلاق منتدى شبكي وذلك بمعونة المبادرات العملية المناسبة.

وستمكّن الحلول المبتكرة كل الأطراف المعنية من أن تستكشف، وتحلل، وتسترد، وتنتج الخرائط والتقارير المستندة إلى البيانات الجغرافية التي تتاح وتحدَّث باطراد.

ولا تستطيع تقانة المعلومات والاتصالات بحد ذاتها أن تقلل من التلوث وأن تخلق الفرص للتنمية طويلة الأمد، ولكنها تمثل يوماً بعد آخر عنصراً مهماً من عناصر حفز الحماية البيئية، والنمو الاقتصادي، والمساواة الاجتماعية. وينبغي أن تكون الأبواب مفتوحة للجميع لاكتساب المهارات والمعارف الضرورية التي تتيح لهم تفهم تدابير الحماية البيئية والتنمية المستدامة، والمشاركة فيها بنشاط، والانتفاع منها بشكل كامل في ظل أهداف اتفاقية برشلونة.

سيرجيو إليوميناتو
مدير مركز الأنشطة الإقليمية المعني باستشعار البيئة عن بعد
info@ers-rac.org
www.ers-rac.org

التراث الثقافي:
حماية المواقع التاريخية الساحلية

يضم الساحل المتوسطي أعلى نسبة من الآثار والمواقع التاريخية في العالم والتي تشكل تراثاً رائعاً خلفته خمسة آلاف سنة من الحضارة، والتجارة، والغزو، والنزاع. ويسعى برنامج "المواقع التاريخية المائة" المتمركز في مدينة مارسيليا الفرنسية إلى حماية أبرز المواقع ذات الأهمية المشتركة في مختلف أنحاء حوض المتوسط. كما أن المواقع الأثرية الغارقة وحطام السفن تندرج أيضاً في عداد المجالات ذات الأولوية للبرنامج. ويوفر هذا البرنامج التدريب على الإدارة المناسبة لكل تلك المواقع.

وفي عام ١٩٨٥ اعتمد الاجتماع الرابع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة الذي عقد في مدينة جنوه الإيطالية إعلان جنوه بشأن العقد المتوسطي الثاني. وتضمن هذا الإعلان عشرة أهداف ذات أولوية.

وكان من بين هذه الأهداف تحديد وحماية ما لا يقل عن مائة موقع تاريخي ساحلي من المواقع ذات الأهمية المشتركة.

ومنذ عام ١٩٨٩ تولى هذه المهمة برنامج "المواقع التاريخية المائة ذات الأهمية المشتركة" الذي يعمل في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل المتوسط، ويتعاون مع كل البلدان المتوسطية، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية.

وعقدت السلطات المسؤولة عن المواقع التاريخية ذات الأهمية المتوسطية المشتركة اجتماعها الأول في مدينة مارسيليا في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٩ ووافقت على وثيقة بعنوان "مبادئ توجيهية بشأن معرفة، وحماية، وتخطيط، وإدارة المواقع التاريخية ذات الأهمية المتوسطية المشتركة" كأداة للعمل.

المبادئ التوجيهية للتعاون

وفي الفصل المعنون "مبادئ توجيهية للتعاون المتوسطي" أوصى مندوبو المواقع بأن تسارع كل الهيئات الدولية والوطنية المعنية بمسائل التراث إلى اتخاذ التدابير الضرورية لمكافحة جميع أنواع النهب التي تتعرض لها المواقع الأثرية، والمتاحف، وما إليها. وفيما يتعلق بحطام السفن، والمواقع الغارقة، والمواقع التي لا يمكن الوصول إليها إلا من البحر، فقد أكد هؤلاء المندوبون الحاجة إلى اعتماد قانون أو بروتوكول دولي في إطار اتفاقية برشلونة على نسق ما اعتمدته اليونسكو.

وعلى هذا فقد اقترح مكتب الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (أثينا، آذار/مارس عام ١٩٨٩) أن يكون من بين الأنشطة الرئيسية لبرنامج المواقع الأثرية المائة حماية المواقع الأثرية الغارقة، بما في ذلك حطام السفن، وصون الأبنية، ولاسيما الحجرية منها، ومنع تدهورها.

ولقيت هذه الموضوعات موافقة الاجتماع العادي السادس، والسابع، والثامن للأطراف المتعاقدة (في الأعوام ١٩٨٩، و١٩٩١، و١٩٩٣).

المواقع التاريخية والإدارة الساحلية

وبعد إقرار المرحلة الثانية من خطة عمل المتوسط عام ١٩٩٥، فإن دور المواقع الأثرية في السياق البيئي نُفذ أساساً ضمن إطار برامج إدارة المناطق الساحلية في فوكه–مطروح في مصر، وصفاقس الكبرى في تونس، وجزيرة رودس اليونانية، والمنطقة الساحلية الوسطى للجزائر، وجنوب لبنان.

ومنذ عام ١٩٩٠ يلتمس مكتب لجنة التراث العالمي المساعدة من أمانة برنامج المواقع التاريخية المائة فيا يتعلق بالمواقع المدرجة في قائمة خطة عمل المتوسط وقائمة التراث العالمي.

ويضطلع برنامج المواقع التاريخية المائة بدور مهم في البرامج الدولية لحماية التراث الثقافي وبرامج التنمية المستدامة في المتوسط.

ويسهم هذا البرنامج في نشر الوعي وتنظيم الأنشطة المتعلقة بالتراث الثقافي والتنمية المستدامة على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية. وأصدر البرنامج نحو ٦٠ مطبوعاً منذ عام ١٩٨٩، وهي تشكل أدوات للنهوض بالتسيير والإدارة الحضرية.

وفي ظل البرنامج نفذت أنشطة في نحو ٣٠ بلداً بصورة مباشرة أو لصالح منظمات دولية مثل اليونسكو، ومجلس أوربا، والمفوضية الأوربية. وتشمل هذه الأنشطة تقديم المساعدة التقنية، ونقل المعلومات القانونية، والإدارية، والعلمية، والأثرية، والتخطيطية، والتقنية.

وتتعلق مساهمة البرنامج أساساً بأدوات الإدارة الحضرية الهادفة إلى تحسين التخطيط الاستراتيجي في المدن وجعله مستداما. وثمة احتياجات في العديد من المجالات، ومن بينها فهم عناصر المواقع التاريخية، وتاريخها، وخططها، وتشريعاتها، وإدارتها.

الحاجة إلى قوائم الجرد

وفي هذا الصدد لا بد من التأكيد على أن الافتقار إلى قوائم جرد محدثة للتراث الثقافي يخلف أثراً سلبياً على صياغة مثل هذه الخطط الاستراتيجية.

ودفعت أهمية هذه الموضوعات بالنسبة لإدارة وتنظيم المواقع الأثرية بنا إلى التعامل معها وفقاً للأولويات التالية التي حُددت مؤخراً في سياق مسح أجري بناء على طلب الأطراف المتعاقدة:

- معالجة النفايات في المراكز التاريخية الهشة؛
- المياه، والطاقة، والإصحاح في المراكز التاريخية الهشة؛
- الحماية المادية والقانونية للمناطق المحيطة بالمراكز المعمارية والأثرية؛
- إدارة حركة سير العربات بالقرب من المواقع التي تعتبر مراكز أثرية أو ضمنها؛
- إدارة الدفق السياحي (الزوار) في المواقع المعمارية، والمعالم الأثرية، والبلدات والمدن، والمتاحف (التخطيط، الحجز، الرسوم، الدارات، تدفق التردد)؛
- حماية، وإصلاح، وتحسين التراث الحضري العائد للأفراد لأغراض السياحة (مرافق المعيشة الخاصة)؛
- تدريب المشغلين (شركات السياحة، السلطات المحلية) فيما يتعلق بمشكلات حماية التراث؛
- إجراءات التكامل الاقتصادي الاجتماعي للمجتمعات المحلية في برامج حماية المواقع وتحسينها (وظائف، تدريب، معونة إنمائية)؛
- دور التمويل الدولي فيما يتعلق بقضايا حماية المواقع وتحسينها بغرض تحقيق التنمية المستدامة؛
- تفهم وعرض الهوية الثقافية (مسألة حساسة للغاية)؛
- حماية وتطوير المناظر الطبيعية الثقافية (أسلوب لا يزال في مراحله الأولية للغاية حاليا).

وبعد خمسة عشر عاماً من العمل فإن برنامج المواقع التاريخية المائة يسهم بصورة منتظمة في البعد الثقافي للتنمية ضمن إطار خطة عمل المتوسط.

دانيال دروكور
منسق برنامج المواقع الأثرية المائة
ddrocourt@mairie-marseille.fr

التنوع البيولوجي: على الطريق الصحيح

يتسم البحر المتوسط بغناه الوافر بالموارد الحية: إذ تعيش فيه نسبة ٧,٥ في المائة من مجموع الأنواع الحيوانية و١٨ في المائة من كل النباتات البحرية رغم أنه يغطي فحسب ٠,٧ في المائة من المساحة الإجمالية للمحيطات. وتضم نباتات وحيوانات المتوسط أنواعاً من المناطق المعتدلة وشبه الاستوائية على حد سواء، علماً بأن نسبة ٣٠ في المائة منها من الأنواع المستوطنة. ومن حيث التنوع البيولوجي فإن البحر المتوسط يندرج في عداد أغنى البحار في العالم.

ويواجه المتوسط مشكلات عديدة بسبب العدد المرتفع من الأنشطة البشرية، البحرية منها والبرية، المتسببة بالتلوث. ولهذا فقد قامت الهيئات العلمية بتقدير مدى هشاشة الموارد الطبيعية والتحديات الماثلة بغية ضمان التنمية المستدامة في الإقليم.

وفي عام ٢٠٠٣ اعتمدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة برنامج العمل الاستراتيجي لصون التنوع البيولوجي البحري والساحلي في المتوسط (برنامج SAP BIO) كرد على التدهور السريع والمتواصل. وصُمم هذا البرنامج باستخدام نهج متكامل وتشاركي ضم كل الجهات الفاعلة والمعنية المهمة.

وتولى مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة تنسيق عمليات إعداد برنامج العمل وذلك بالتعاون مع مندوبي البلدان المتوسطية والمؤسسات والمنظمات المختصة الإقليمية والدولية.

ويرمي البرنامج المذكور إلى تحقيق مستوى عال من الاستدامة في استخدام التنوع البيولوجي، ويسعى إلى أن يكون أداة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي والتوصيات المنبثقة عن قمة جوهانسبرغ.

ويدعو البرنامج إلى تحديث قواعد البيانات، وتكثيف البرامج التدريبية، وتعزيز التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية الإقليمية منها والدولية. ويزود البرنامج بلدان الإقليم والجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية بأساس منطقي من المبادئ والتدابير التي يُفترض أن تؤدي إلى إجراءات عملية على المستويات الإقليمية والقطرية.

وحُددت المشكلات الأساسية التي تواجه التنوع البيولوجي في المتوسط على أساس عمليات تقدير على المستوى الوطني تبعتها مشاورات على المستوى الإقليمي بين الأطراف المتعاقدة والمنظمات الدولية والإقليمية خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وأتاح ذلك رسم أهداف البرنامج وتدابيره ذات الأولوية، وتعيين الحافظات الاستثمارية.

وتم التوصل إلى تحديد جلي للأخطار المحدقة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي. ويعاني الساحل من العمران الحضري العشوائي ومن المرافق السياحية ذات التخطيط الرديء في الغالب. كما أن الافتقار إلى ضوابط على أنشطة الصيد يضر في كثير من الأحيان بالنظم الإيكولوجية الحساسة، ومروج البوسيدونيا، والتشكيلات المرجانية، وتراكمات المايرل.

واتسع انتشار الأنواع، ولاسيما الاستوائية منها، التي تدخل المتوسط عبر قناة السويس أو المنقولة في مياه الصابورة التي تفرغها السفن في البحر، على مدى العقد الماضي، وهي ظاهرة حفزها الارتفاع الملحوظ في درجة حرارة المياه. ونتيجة لذلك فإن وجود بعض أنوع الأشنات والأسماك يخل بتوازن الأنواع على ما يبدو ويؤدي إلى تناقص الأرصدة السمكية.

ويتسبب بناء السدود في تغير ملوحة المياه في المصبات ومناطق الدلتا، ويزيد من هشاشة هذه النظم الإيكولوجية، مما يلحق الضرر بالنباتات والحيوانات المائية والطيور التي تعيش في تلك المناطق أو تمر عبرها.

كما أن الأنماط المختلفة للتلوث، والممارسات الزراعية المضرة بالأنواع والنظم الإيكولوجية الحساسة، والتجارة ببعض الأنواع المهددة (الإسفنج، وسمك القرش، والسلاحف، وفرس البحر، والمحاريات) تهدد أيضاً هذا التراث الطبيعي الغني.

ولذلك فإن برنامج العمل الاستراتيجي لصون التنوع البيولوجي البحري والساحلي في المتوسط يدعو إلى اتخاذ تدابير محددة وعملية تتصدى لهذه التهديدات، والاتجاهات، والتحديات، وتحدد الأولويات التي ينبغي العناية بها دون إبطاء، بدعم من الجهات المانحة، ولاسيما المرفق العالمي للبيئة. وإذا ما نجحت هذه التدابير فإنها ستسهم في الحماية من الآثار الضارة للأنشطة البشرية وفي ترويج السياسات القطاعية، ولاسيما ما يتصل منها بمصايد الأسماك، والسياحة، والزراعة، والصناعة.

وستساند هذه التدابير برامج البحوث العلمية والتطبيقية، وتساعد على النهوض بأنشطة الرصد والمتابعة على أساس المؤشرات المعنية. كما أنها ستشكل المرتكز اللازم لاعتماد إجراءات مؤسسية وقانونية ولاتخاذ القرارات على مختلف المستويات.

وستساعد البيانات المجمعة، والخبرة المكتسبة، والتدابير المتخذة في ظل البرنامج على تعزيز التدريب وتدابير المساندة لنشر الوعي.

وكان بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي قد اعتُمد عام ١٩٩٥ كجزء من التعديلات المدخلة على اتفاقية برشلونة، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٦. وفي إطار هذا البروتوكول تلتزم الأطراف المتعاقدة بدعم التدابير الرامية إلى حماية التراث الطبيعي والثقافي وتعزيزه.

وبالنظر إلى خطر الانخفاض الحاد في التنوع البيولوجي والافتقار إلى أي تقديرات موثوقة فيما يتعلق بالاتجاهات المقبلة، فإن البروتوكول يلتزم بمبدأ التحوط في إنشاء المناطق المتمتعة بحماية خاصة ووقاية الأنواع المهددة.

وطبقاً للبروتوكول فإن هناك نوعين من المواقع المحمية الخاضعة لتدابير الإدارة، والتخطيط، والحماية وهما:

- المناطق المتمتعة بحماية خاصة: وهي النظم الإيكولوجية القابلة للبقاء لأجل طويل، والموائل المهددة بالاختفاء، والموائل المهمة لبقاء الأنواع المعرضة للخطر، أو المهددة بالانقراض، أو المستوطنة، والمواقع ذات الأهمية العلمية أو الثقافية الخاصة.
- المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط: وهي المواقع ذات الأهمية في صيانة مكونات التنوع البيولوجي في البحر المتوسط، والمحتوية على نظم إيكولوجية خاصة بمنطقة البحر المتوسط، وموائل الأنواع المهددة بالانقراض، أو المعرضة للخطر، أو المستوطنة، وأخيراً المواقع ذات الأهمية العلمية، أو الجمالية، أو الثقافية، أو التربوية للبحر المتوسط.

كما يوصي البروتوكول باتخاذ تدابير عملية لحماية مكونات التنوع البيولوجي عبر خطط العمل وأدوات الجرد التقنية مثل نموذج البيانات القياسي. ويحض البروتوكول على إنشاء مناطق محمية عابرة للحدود في المواقع الخاضعة لسيادة عدة دول وكذلك في المياه الدولية.

ويضطلع مركز الأنشطة الإقليمية المعني بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة بمهمة مساعدة البلدان المتوسطية على تنفيذ البروتوكول عبر تقديم المساعدة التقنية والعملية ومن خلال التنسيق على المستوى الإقليمي بالتعاون مع الهيئات والمنظمات العلمية.

وتتمثل الوظيفة الأساسية للمركز في ترويج المناطق المحمية البحرية والساحلية، وتنفيذ خطط العمل، وبناء القدرات الوطنية لصون المواقع الطبيعية وحماية الأنواع المهددة كتراث متوسطي مشترك. ويتولى المركز إنشاء وإدارة قواعد البيانات، وتبادل المعلومات ونشرها، وتنظيم الدورات التدريبية، ولاسيما في سياق خطط العمل المعنية بصون الأنواع المهددة التي يتولى المركز تنفيذها بناء على طلب الأطراف المتعاقدة.

وليست خطط العمل المعنية بصون الأنواع المهددة في المتوسط ملزمة قانوناً ولكنها تشكل استراتيجيات إقليمية تحدد الأولويات والتدابير المزمعة. وتتيح هذه الخطط إطاراً لتبادل الخبرات، وللتعاون والمساعدة المتبادلة بهدف وضع قوائم جرد وإجراء الدراسات. كما أنها توفر الإرشاد والتنسيق وتعزز جهود البلدان لحماية التراث الطبيعي للإقليم.

وترمي خطة العمل لصون الحيتانيات إلى حماية، وصون، وإنعاش عشائر الحيتان. ورغم أنه ما تزال هناك بعض الجوانب غير المعروفة بشكل جيد بعد فيما يتعلق ببيولوجيا الحيتانيات المتوسطية، وسلوكها، ونطاقها، وموائلها فقد حددت خطة العمل الإجراءات المزمعة على أساس المعلومات المتاحة. وفي الوقت الحاضر ينفذ مركز الأنشطة الإقليمية المعني بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة برنامجاً مع البلدان ومع الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي (اتفاق ACCOBAMS) لاستحداث شبكة متوسطية بشأن ظاهرة مساحلة الحيتانيات وذلك لتفهم فيزيولوجيا الحيتانيات، وأسباب نفوقها، وتقييم الأخطار التي تتعرض لها. وتتمثل المحاور الأساسية لهذا البرنامج في بناء القدرات واستحداث قاعدة معارف بشأن المساحلة. وبالإضافة إلى ذلك فإن المركز يعمل على تطوير أنشطة للتخفيف من أثر الصيد في المتوسط.

وينخرط المركز كذلك في العمل والتنسيق على المستوى الإقليمي في إطار خطة العمل المعنية بإدارة فقمة الراهب المتوسطية، وهي النوع الفقمي الوحيد في البحر المتوسط، بغية الحيلولة دون انقراضها. فقد تناقص عدد هذه الفقمة التي كانت تعج بها المياه قبلاً ليبلغ أقل من ٥٠٠ فقمة. وهكذا فإنها تحتل مرتبة متقدمة في قائمة الأنواع المهددة. وبالتعاون مع اتفاقيتي بيرن وبون، وبمشاركة البلدان المتوسطية، فإن من المعتزم إعداد استراتيجية تتضمن برامج عمل وحملات توعية.

وتراعي خطة العمل المعنية بصون السلاحف البحرية، التي تدهورت موائلها ومواضع تفريخها، كل المعلومات المتاحة واستنتاجات البحوث المنسقة، بغية الترويج لتدابير تضمن بقاءها وإعادة تكوين عشائرها، ولاسيما السلحفة الخضراء Chelonia mydas

ولكي تكون مثل هذه الحماية فعالة فإنها تتطلب إدارة منسقة على المستوى الإقليمي والاستناد إلى البرامج والخطط الدولية والإقليمية القائمة (خطة عمل المتوسط، والمجلس العام لمصايد أسماك البحر المتوسط/منظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد العالمي لصون الطبيعة/لجنة بقاء الأنواع، والهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي، و الهيئة الدولية للاستكشافات العلمية في البحر المتوسط). وتشتمل البرامج في إطار الخطة على دراسات بشأن بيولوجيا السلاحف البحرية وسلوكها، وهي جوانب ليست مفهومة كثيراً بعد. وقد أطلقت برامج في عدة بلدان بشأن رصد التفريخ، والتدريب، والمساعدة.

وأتاح التعاون المثمر مع منظمتين غير حكوميتين هما الرابطة

المتوسطية لإنقاذ السلاحف البحرية والرابطة اليونانية لحماية السلاحف البحرية تحقيق عدد من الأهداف بينها نشر الوعي بالحاجة إلى حماية السلاحف البحرية. ومن المزمع عقد مؤتمر في أيار/مايو عام ٢٠٠٥ يشارك في تنظيمه مركز الأنشطة الإقليمية المعني بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة وأمانتا اتفاقيتي بون وبيرن، والحكومة التركية، وذلك بهدف تعزز الجهود وتيسير تبادل المعلومات العلمية.

وتهتم خطة العمل المعنية بصون الغطاء النباتي البحري بحماية النباتات التقليدية. وهناك أكثر من ١,٠٠٠ نوع من أنواع النباتات الماكروسكوبية في المتوسط وبمعدل عال من الاستيطان (٢٠ في المائة من الأنواع الأشنية). وتتسم وظيفة هذه النباتات بأهمية حاسمة بالنسبة لصيانة النظم الإيكولوجية وبالتالي فإن تدهورها يقود إلى التدهور في عدد من المجالات وهي: الإنتاج الأولي، والأكسجة، ومواقع التفريخ والحضانة، والاستقرار الساحلي، وهو ما يخلف أثرا إيكولوجيا واقتصاديا على حد سواء.

وتضطلع هذه الخطة بمهمة إجراء الدراسات واتخاذ التدابير المتعلقة بمروج البوسيدونيا، ذات الأهمية الخاصة للحياة البحرية، والجروف، والكتل العضوية السطحية، وبعض أحزمة السيستوسيرا، وكذلك تشكيلات أخرى. وتشتمل المهمة على إعداد وتنفيذ التشريعات المناسبة وإقامة شبكات الرصد.

وتلقت بعض البلدان المساعدة وجرى تنظيم دورات تدريبية للتعريف بالتقانات الجديدة لرسم الخرائط الخاصة بمروج البوسيدونيا.

وتسعى خطة العمل المعنية بصون الأسماك الغضروفية إلى صون وإدارة عشائر القرش والأسماك الغضروفية الأخرى، مع مراعاة خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش.(IPOA-SHARKS)

وتشجع الخطة على وضع الاستراتيجيات الإقليمية التي تحدد الأولويات والتدابير الواجب اتخاذها على المستويين الإقليمي والوطني.

وترمي خطة العمل المعنية بصون أنواع الطيور البحرية إلى صون و/أو استعادة مستويات عشائر أنواع الطيور المدرجة على أنها أنواع مهددة بالخطر أو الانقراض في قوائم بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي بحيث تصل إلى وضع صوني موات، كما تعمل على ضمان صونها على المدى الطويل. وجاءت هذه الخطة نتيجة للمبادرات التي اتخذتها الأطراف الشريكة المتوسطية (منظمة بيردلايف، والصندوق العالمي للطبيعة، والاتحاد الدولي لصون الطبيعة ومواردها، والرابطة المتوسطية للطيور البحرية، والمركز البيولوجي في تور دي فالا).

ويبذل مركز الأنشطة الإقليمية المعني بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة قصارى جهده لتفادي التداخل مع الجهود الأخرى المبذولة على المستوى الإقليمي، وللتعاون على المستوى الدولي مع الاتفاقيات والاتفاقات القائمة (بون، وبرن، والمركز الأوربي لصون الطبيعة، واتفاقية صون الطيور المائية الأفريقية–الأوروآسيوية) ويلتمس مساعدة الشركاء والخبراء في تنفيذ الخطة.

أما بالنسبة لخطة العمل المعنية بمسألة إدخال الأنواع غير الأصلية فإن بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة يدعو كل الأطراف المتعاقدة إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتنظيم الإدخال المقصود أو العرضي للأنواع غير الأصلية أو المعدلة جينياً إلى المياه الطبيعية ويحظر الأنواع التي يمكن أن تخلف آثاراً ضارة على النظم الإيكولوجية، أو الموائل، أو الأنواع.

وينسق المركز أيضاً الأنشطة في ظل المشروع الإقليمي الخاص بتطوير المناطق المحمية البحرية والساحلية في منطقة المتوسط (برنامج "MedMPA") الذي أدى إلى صياغة خطط إدارة للمناطق البحرية المحمية وتحديد المواقع ذات الأهمية الصونية بغرض إعداد خطط وطنية لتنميتها كمناطق محمية. وتلقى المشروع، الذي انتهى في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤، الدعم المالي من المفوضية الأوربية وتم تنفيذه في سبعة بلدان بمساندة من الهيئات العلمية الأوربية الشريكة.

وشملت أنشطة المركز إعداد وتنفيذ مبادرة التصنيف المتوسطية، بالتنسيق مع مبادرة التصنيف العالمية، بغية تقدير الاحتياجات والقدرات، والإسهام في إنشاء وصون النظم المطلوبة، وتيسير الوصول إلى المعلومات والتدريب في ميدان التصنيف.

إن علينا في المتوسط أن نأخذ في الحسبان الخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي التي تدعو إلى إنشاء شبكة عالمية من النظم الوطنية والإقليمية الواسعة والوافية وذلك بحلول عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالمناطق البرية وبحلول عام ٢٠١٢ بالنسبة للمناطق البحرية.

زينب بلخير
مديرة مركز الأنشطة الإقليمية المعني بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة
car-asp@rac-spa.org.tn
www.rac-spa.org.tn

خطة عمل البحر المتوسط: التحدي الهائل

قلما عملت منظمة من المنظمات في ظل بيئة أصعب وأكثر تقلباً من خطة عمل البحر المتوسط. وتعمل هذه الخطة منذ ثلاثين عاما على امتداد ثلاث قارات، وتضم في عضويتها الاتحاد الأوربي و٢١ بلداً من بلدان حوض المتوسط التي تتحدث أكثر من ١٥ لغة ناهيك عن لهجاتها المختلفة. وتسعى الخطة إلى التصدي للتدهور البيئي في المناطق الساحلية والداخلية وربط إدارة الموارد المستدامة مع التنمية بغية حماية الإقليم المتوسطي. ويشكل هذا بحق تحدياً هائلا.

ويضاف إلى كل هذا الحقائق التالية:

- تجلب الأنشطة السياحية نحو ٢٠٠ مليون زائر إلى الإقليم كل سنة، وهو رقم في تصاعد مطرد.
- تفتقر نسبة ٤٨ في المائة من المراكز الحضرية إلى مرافق لمعالجة مياه المجارير.
- يجري تصريف نسبة تتراوح بين ٧٠ و٨٥ في المائة من مياه الصرف دون معالجة.
- تطرح ٦٠ مصفاة نفطية قرابة ٢٠,٠٠٠ طن من النفط في البحر سنويا.
- تعيش نسبة تزيد على ٣٥ في المائة من سكان المتوسط بالقرب من خط الشاطئ.
- يشهد مضيقا جبل طارق والبوسفور حركة هائلة للمرور البحري.
- تطلق كمية تقرب من مليون طن من الزيت في المتوسط سنوياً بفعل الانسكابات الزيتية وقيام الناقلات بتنظيف صهاريجها في البحر بصورة غير مشروعة.
- تنتج المدن المتوسطية الساحلية ما بين ٣٠ و٤٠ مليون طن من القمامة كل سنة.
- تجلب الرياح والتيارات البحرية نفايات بلاستيكية إلى شواطئ شرقي المتوسط من مناطق أخرى. ويصل ارتفاع هذه النفايات في بعض الأحيان إلى متر واحد.
- يخلف الإفراط في الصيد واستخدام شباك الجرف القاعي أثراً مدمراً على الحياة البحرية.
- تؤدي المواد الكيميائية الزراعية التي تنقلها مياه الانسياب السطحي إلى حدوث ظاهرة التأجين بصورة منتظمة.
- يكوّم ١,٥ طن من نفايات الكروم المسرطِنة ذات السمية العالية على شاطئ لتفريخ السلاحف مغطى بطبقة من البلاستيك.

ويحدث كل هذا في بحر مغلق يتطلب أكثر من قرن ليتمكن من أن يجدد مياهه عبر مضيق جبل طارق.

ومن واجب خطة عمل المتوسط أن تتعاون مع الحكومات المتوسطية التي لا تهتم معظمها اهتماماً كافياً بالمسائل البيئية نظراً لانشغالها الفائق بالنمو الاقتصادي.

واستناداً إلى خبرة الرابطة المتوسطية لإنقاذ السلاحف البحرية "MEDASSET" في العمل مع خطة عمل البحر المتوسط منذ عام ١٩٨٥ فإنه يمكن القول أن مواقف الحكومات شملت:

- تجاهل الرد على رسالة لخطة عمل المتوسط بصورة متكررة لمدة عامين مما أخّر نشر نتائج بحوث أسهمت الخطة في تمويلها.
- رفض السماح بتوزيع مطبوع لخطة عمل المتوسط.
- قطع خط هاتفي مخصص للردود المتعلقة ببطاقات تتبُّع الأحياء البحرية.
- عدم تنفيذ التشريعات والاتفاقيات
- عدم توفير الأموال اللازمة للمناطق المحمية.

وتستحق خطة عمل المتوسط الثناء للإنجازات العديدة التي نجحت في تحقيقها في ظل ظروف بالغة القسوة.

ليلي فينيزيلوس
رئيسة الرابطة المتوسطية لإنقاذ السلاحف البحرية "MEDASSET"
medasset@medasset.org
www.medasset.org

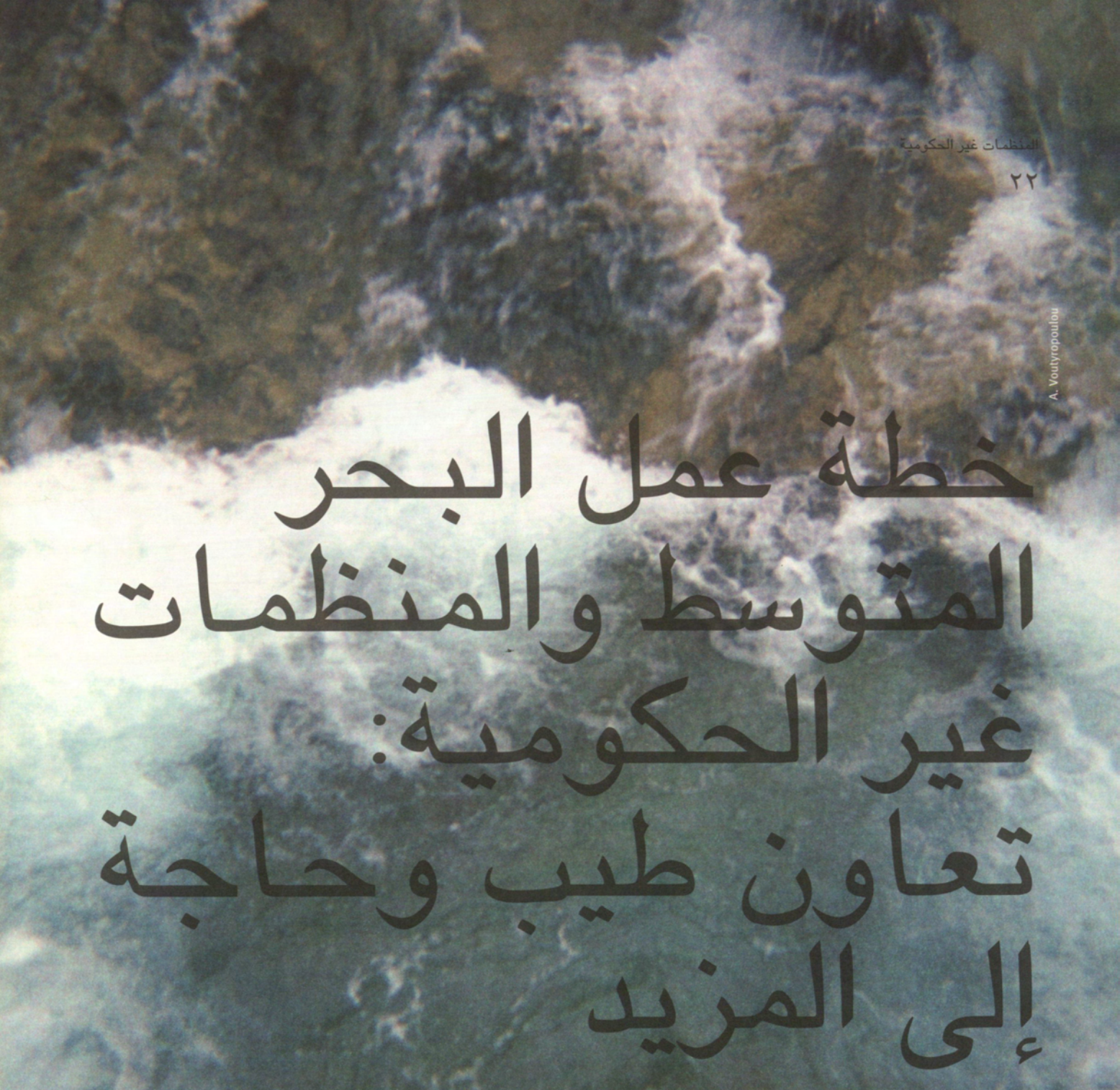

خطة عمل البحر المتوسط والمنظمات غير الحكومية: تعاون طيب وحاجة إلى المزيد

تندرج الشبكة العربية للبيئة والتنمية في عداد المنظمات غير الحكومية المتمتعة بعلاقات شراكة مع خطة عمل البحر المتوسط. وتستقر الأمانة الدائمة لهذه الشبكة ضمن المكتب العربي للشباب والبيئة في مصر.

ويرجع التعاون بين هذه الهيئات الثلاث إلى سنوات عديدة، كما ويغطي طائفة متنوعة من الميادين. ويرتكز هذا التعاون على ثلاثة محاور هي:

١. المشاركة: تشارك الشبكة العربية والمكتب العربي في اجتماعات الخطة ويتعاونان مع مراكز الأنشطة الإقليمية واللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة.

٢. المساندة: تساند خطة عمل المتوسط العديد من الأنشطة التي تنفذها الشبكة العربية بهدف إقامة ربط شبكي مع المنظمات غير الحكومية ودعم بناء القدرات.

ومن الأمثلة على ذلك إصدار نشرة "منتدى البيئة" وهي نشرة شهرية تتناول القضايا والمشروعات البيئية في مختلف الدول العربية، ولاسيما ما يهدف منها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوزع هذه النشرة في معظم البلدان العربية.

كما توفر الخطة المساعدة المالية إلى أعضاء الرابطات المدنية في بلدان جنوب المتوسط لمساعدتهم على حضور الندوات الدراسية المتعلقة بالإقليم العربي. وهذا ما حدث بالنسبة لحلقة العمل المعنية بالمفاهيم الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة التي عقدت عام ١٩٩٨ وهدفت إلى ربط المجتمع بالتنمية المستدامة.

وقدمت الخطة المعونة أيضاً في ميدان المعلومات عبر حلقة عمل عقدت عام ٢٠٠٠ بشأن المعلومات والمشاركة في القضايا البيئية والتنمية المستدامة.

وأظهرت الخطة اهتماماً خاصاً بمعالجة مشكلة المياه وعلاقتها بظاهرة الفقر وذلك في إطار حلقة عمل عن القيم والفقر والإدارة الرشيدة والمثلى للمياه انعقدت في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠١. وساهمت الخطة كذلك في تنظيم اجتماع شبه إقليمي عن المياه في شمال أفريقيا وفي الندوة التشاورية العربية لمتابعة تنفيذ قرارات قمة جوهانسبرغ وإطلاق النسخة العربية من الحزمة التعليمية المعنونة "المياه في المتوسط" في ٦-٩ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٤.

٣. الشراكة: وبالإضافة إلى ذلك فإن الخطة طبقت مبدأ الشراكة الذي تعتمده عبر التعاون مع الشبكة العربية كممثل لمنظمات المجتمع المدني العربي في التصدي لتحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المتوسط.

استراتيجية الإدارة المائية

وتنظر الشبكة العربية إلى مسألة المياه على أنها قضية بارزة وأولوية أساسية من أولويات العمل. وتشكل هذه المسألة حجر الزاوية في جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تتضمن خفض عدد المحرومين من مياه الشرب النظيفة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وهذا ما يمثل تحدياً ضخماً يتطلب تكثيف الجهود بغية مواجهته.

وثمة تحد آخر في ميدان المياه وهو استحداث استراتيجية متكاملة للإدارة المائية.

ولا تغطي مسألة المياه قضية توفير مياه الشرب وعدد المستفيدين، بل أنها تشمل أيضاً نوعية المياه الموفرة.

وبناء على ما تقدم فإننا ندعو خطة عمل المتوسط إلى تعزيز أنشطتها الرامية إلى مواجهة مشكلة المياه ونشر الوعي في مختلف قطاعات المجتمع للحد من هدر مياه الشرب.

التدابير البيئية، والمجتمع المدني، وخطة عمل البحر المتوسط

كما نقترح أن تقوم منظمات المجتمع المدني بالمزيد من الأنشطة البيئية بالتعاون مع خطة عمل المتوسط، على أن يشمل ذلك ما يلي:

- توسيع التعاون في الأنشطة التعليمية المتعلقة بالاستدامة عبر البرامج البيئية المدرسية وغير المدرسية.
- توسيع التعاون من خلال اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة في ميدان الإدارة المتكاملة للموارد المائية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في جنوب المتوسط.
- تنفيذ أنشطة مشتركة تتعلق بصون التراث الثقافي المتوسطي.
- تنفيذ أنشطة مشتركة بين شمال المتوسط وجنوبه فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، ولاسيما الطاقة الشمسية والريحية وكذلك استخدام تقانات كفوءة للطاقة.
- تنفيذ مشروعات مشتركة لتعزيز الشبكات، والمراصد، ونظم جمع البيانات، وكذلك تيسير وصول السكان إلى المعلومات البيئية ومشاركتهم في اتخاذ القرارات.
- تنظيم حلقات العمل بالتعاون مع الشبكة العربية، باعتبارها تمثل المنظمات المدنية في ١٧ دولة عربية، واللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة بشأن آثار العولمة التي تمس التلاحم الاجتماعي، والنوعية البيئية، والهوية الثقافية ضمن الشراكة الأوربية المتوسطية والمنطقة المقترحة للتجارة الحرة.
- زيادة الميزانية المخصصة للأنشطة التي تبذلها اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة لترويج التنمية المستدامة في الإقليم واتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ قراراتها، وتوصياتها، وخطط عملها.
- إعداد الخطط، عبر اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة والمجتمع المدني، لتنفيذ المبادرة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مسائل المياه، والطاقة، والصحة، والزراعة، والتنوع البيولوجي، باعتبارها قضايا بيئية تستحق الاهتمام خلال هذا العقد.

الدكتور عماد الدين عدلي
المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية

aoye@link.net
www.aoye.org

حالة البحر الأدرياتيكي

تعتبر خطة عمل المتوسط أداة أساسية في الحفاظ على بيئة الإقليم. غير أنه بالنظر إلى الطابع الفريد لكل منطقة وخصوصيتها من حيث السمات، فإن حمايتها تتطلب مستويات متباينة من التدابير المختلفة.

ويشكل البحر الأدرياتيكي منطقة خاصة للغاية. فهو بحر شبه مغلق، كما أن مياهه ضحلة نسبياً في معظمها، وهكذا فإن الأنشطة البشرية يمكن أن تلحق به أضراراً شديدة.

وفي الحقيقة فإن البحر الأدرياتيكي، ولاسيما في جزئه الشمالي، يندرج في عداد أشد المناطق تدهوراً في حوض المتوسط. وبالنظر إلى انغلاقه وضحالة مياهه فإن ذلك يؤدي إلى تباطؤ سرعة تياراته، ومن ثم إلى انخفاض معدل تبديل المياه وتعرضه للملوثات الرئيسية مثل مياه المجارير والانسكابات النفطية. أما جانبه الشرقي فإنه يمثل تراثاً طبيعياً فريداً بفضل ما ينعم به من جزر عديدة، وغطاء نباتي كثيف، وعالم غني تحت الماء.

خطة عمل المتوسط والبحر الأدرياتيكي

ولقد تركت أنشطة خطة عمل المتوسط أثرها في البحر الأدرياتيكي، إلا أن مدى هذا الأثر ليس كافياً على الأرجح.

وعلى سبيل المثال فإن الخطوط التوجيهية للخطة تشير إلى أن من الضروري إجراء أنشطة معينة في ميدان البحث والرصد. وتتولى المؤسسات الوطنية القيام ببعض هذه الأنشطة. وبالتأكيد فإن الأنشطة المذكورة ذات جودة عالية وأهمية بالغة بالنسبة لعمليات الصون المقبلة، غير أن من الواجب تسليط الضوء على هذه الأنشطة أمام جمهور أوسع ألا وهو الرأي العام.

وإلى جانب ذلك فإن بعض أنشطة البحوث والرصد هذه لا تُنفذ من جانب الهيئات الحكومية، بل تؤديها، أو تسعى إلى تأديتها على الأقل، منظمات غير حكومية.

ومن الزاوية المنطقية فإن على الحكومات في ظل هذا الوضع أن توفر الدعم لجهود المنظمات غير الحكومية تلك. ومن المؤسف أن هذا لا يحدث على الدوام حيث لا تلقى الكثير من الأنشطة التي تبذلها المنظمات المذكورة اهتماماً من جانب السلطات. وثمة مشكلة أخرى تواجهها هذه المنظمات وهي اتهامها بأنها لا تتمتع بالصفة العلمية أو الخبرة، وهذا ليس بالأمر الصحيح على الدوام.

وفي أحيان لا حصر لها يُنظر إلى الجامعات ومتاحف التاريخ الطبيعي على أنها هي المؤسسات الوحيدة المؤهلة للقيام بالبحوث. ومع ذلك فإن أعضاء المنظمات غير الحكومية قد يكونون أكثر خبرة وكفاءة في ميدان أنشطتهم من موظفي الهيئات الحكومية المهتمين بميادين علمية أخرى.

تعزيز الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية

ولهذا فإن من الواجب معاملة المنظمات غير الحكومية المعنية بالبحوث والعلوم على قدم المساواة مع الهيئات الحكومية، واعتبارها متمتعة بالصفة العلمية إذا ما برهنت على ذلك بالطبع.

ولقد تحقق بعض التقدم بشأن الخطوط التوجيهية لخطة عمل المتوسط أيضاً. وعلى سبيل المثال فقد اقترحت الخطة واتفاقية برشلونة بروتوكولاً بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في المتوسط، وهو ما يشمل تنفيذ برنامج أنشطة سيساعد على حماية التراث الثقافي المتوسطي وإدارته على نحو مستدام، ومن ثم إرساء التنمية المستدامة في الإقليم. ولقد أقيمت بالفعل مناطق متمتعة بحماية خاصة في أنحاء مختلفة من البحر الأدرياتيكي.

أمثلة طيبة

ويمثل هذا مثالاً طيباً على إنجازات خطة عمل المتوسط واتفاقية برشلونة، ولكن من الواجب تعزيز رصد الخروق المحتملة، حيث أنها تحدث على نحو شبه منتظم.

وهناك حالة أخرى تستحق على الأرجح التقريظ لما تتسم به من فعالية وهو شبكة ڤخفڤف ٢٠٠٠ڤ التابعة للاتحاد الأوربي. وقد نفذت هذه الشبكة بنجاح عدداً من أنشطة الرصد أيضاً.

وفي العديد من أنحاء الأدرياتيكي ثمة تعاون إقليمي ودولي طيب، غير أن بعض اللوائح تجعل من هذا التعاون أمراً عسيراً أحياناً، ولاسيما فيما يتعلق بالتعاون الدولي.

ويمكن أن تؤدي القيود الوطنية والدولية، المتسمة بالتأكيد بأهمية حاسمة بالنسبة لمصالح كل البلدان المعنية، إلى خلق مشكلات أحياناً في وجه الهيئات والأنشطة العلمية الساعية إلى التعاون. ومن أمثلة ذلك بعض القيود البسيطة المفروضة عند الحدود الوطنية التي تثير صعوبات في بعض الحالات أمام الشركاء في جانبي الحدود فيما يتعلق بإجراء البحوث، وتبادل العينات، وما إلى هذا.

Tilen Genov

ويمكن القول أن الحكومات في حالات كثيرة للغاية تساند وتسمح بمشروعات للتنمية الاقتصادية الاجتماعية السريعة، التي تحقق مزايا اقتصادية قصيرة الأمد، ولكنها تخلف آثاراً سلبية على صون المتوسط على الأجل البعيد. وحينما يتعلق الأمر بالقضايا البيئية، فإن أوجه القصور في الدعم، والميزانيات، والقدرات غالباً ما تبدو واضحة للعيان.

الحكومات والمنظمات غير الحكومية

وينبغي أن تسعى الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية إلى تعزيز التدابير القانونية وأن تتيح استحداث مشروعات للبحوث والصون ملائمة للبيئة.

على أن التشريعات ليست كافية بحد ذاتها للصون الفعال. ومن الواجب تعزيز وتوسيع أنشطة التثقيف والتوعية العامة التي تقوم بها بالفعل منظمات مختلفة.

ويضطلع الجمهور العام بدور حيوي في صون الموارد الطبيعية على المدى البعيد.

مشكلات مخصوصة وتدابير مخصوصة

وبالنظر إلى الطابع الخاص للبحر الأدرياتيكي ودرجة هشاشته، فإنه ينبغي تحديد بعض المشكلات الخاصة به حصراً واتخاذ إجراءات معينة موجهة لهذه المنطقة بالذات.

وفي الختام لا بد من القول أن خطة عمل المتوسط واتفاقية برشلونة تشكلان أساساً جيداً لصون البحر المتوسط، ولكن ينبغي مواصلة أنشطة الصون وتعزيزها وإرساء التعاون بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية على المستويين الوطني والدولي.

تيلين جينون
رئيس جمعية أنشطة البحث والصون المتعلقة بالثدييات البحرية "موريجنوس"
morigenos@email.si
www.morigenos.org

خطة عمل المتوسط والشراكة الأوربية المتوسطية: نحو شراكة مقبلة

إن إقليم المتوسط هو منطقة خلابة من مناطق العالم. وبفضل عملي ضمن منظمة عالمية هي منظمة أصدقاء الأرض التي تمتلك أكثر من ٧٠ مكتبا في مختلف أنحاء المعمورة فقد أتيحت لي الفرصة لمقارنة هذا الإقليم بالأقاليم الأخرى. ويتسم المتوسط بتنوع ساحر من الزوايا الإيكولوجية، والثقافية، والسياسية، والإنمائية أيضا. وعلى ما يبدو فإن هناك الكثير من التناقضات التي تبعث الحيرة في نفوس الوافدين إليه بحيث يتعذر عليهم تفهم التعقيدات القائمة في الإقليم.

وتنشط منظمة أصدقاء الأرض، وعبر برنامجها المتوسطي المسمى "مدنت"، في الإقليم منذ ١٥ عاما. ولقد حددنا بسرعة أنشطة خطة عمل البحر المتوسط والشراكة الأوربية المتوسطية على أنها مجالات أساسية نرغب في الانخراط فيها والتأثير عليها.

غايات متباينة وهدف شامل واحد

ويدل تحليل كلتا هاتين العمليتين الإقليميتين على أن للخطة والشراكة غايات متباينة ولكنهما تتشاطران هدفاً شاملاً من أهداف السياسات الإقليمية ألا وهو التنمية المستدامة.

وتمثل خطة عمل البحر المتوسط عملية ناضجة (٣٠ سنة) تشارك فيها كل بلدان حوض المتوسط تقريباً في إطار شراكة تنصب على التنمية المستدامة النابعة من اتفاقية بيئية لحماية البحر المتوسط.

أما الشراكة الأوربية المتوسطية فإنها أحدث عهداً (١٠ سنوات) وهي عملية أوربية المحور في طابعها، وقد نبعت أساساً من الرغبة في إحلال الاستقرار في المناطق الحدودية الخارجية المتوسطية للاتحاد الأوربي. ويشكل الأمن محور اهتمامها الرئيسي، وهي تستهدف في نهاية المطاف خلق إقليم ينعم بالسلام والازدهار عبر التكامل والعلاقات الوثيقة مع الاتحاد الأوربي. وتسعى الشراكة إلى إنشاء منطقة أوربية متوسطية للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٠ كوسيلة لبلوغ حلمها المنشود. ومن وجهة نظر منظمة غير حكومية فإن الشراكة الأوربية المتوسطية لا تسهم في حماية البيئة والتنمية المستدامة بغير الكلمات الجوفاء. وتتمتع هذه الشراكة بنفوذ أكبر من خطة عمل البحر المتوسط حيث أنها تحظى بمشاركة سياسية رفيعة على مستوى وزراء الخارجية وبدعم مالي من المفوضية الأوربية ومصرف الاستثمار الأوربي.

تعاون غير كاف

ورغم أن هناك بعض التداخل في العمليتين الإقليميتين المذكورتين ومن ثم تتوافر فرص للتضافر بينهما فإن مستوى التعاون القائم غير كاف. ويشكل ذلك فرصة ضائعة في إقليم إيكولوجي هش حيث تتزايد الضغوط البيئية والاجتماعية يوماً بعد يوم لتتخذ أبعاداً حادة يمكن أن تكون كارثية.

ولكن ما هي طبيعية العوائق التي تعترض طريق التعاون ذي الفائدة المتبادلة بين خطة عمل البحر المتوسط والشراكة الأوربية

المتوسطية؟ لنبدأ بالنظر إلى الجهات الفاعلة في هاتين العمليتين. فبالنسبة للخطة فإن الجهات الفاعلة الأساسية تنتمي إلى عالم البيئة سواء أكانت من وزارات البيئة الوطنية أم من المنظمات البيئية غير الحكومية. وما تخلص إليه جهود هذه الجهات يتسم بخبرة واضحة إزاء القضايا المتعلقة بالبيئة وبالركيزة البيئية للتنمية المستدامة.

غير أن هذه النتائج وما يتبعها من توصيات قلما تراعى، إن روعيت أبداً، عند وضع الخطط الإنمائية الوطنية، لأنه ليس للبيئة صوت مسموع في التخطيط الوطني. إذ لا يؤبه بنا نحن المعنيين بالبيئة حقا.

أما للشراكة الأوربية المتوسطية فيديرها وزراء الخارجية والإدارة العامة للشؤون الخارجية في المفوضية الأوربية. وتعتبر هذه الأطراف جهات فاعلة قوية على المستوى الوطني مالياً وسياسيا. فعندما يتحدث وزير للخارجية فإن الناس يجلسون ويصغون. ولسوء الحظ فإن الأمر ذاته لا ينطبق على وزراء البيئة.

وتعكس أولويات الشراكة الأوربية المتوسطية وجهة تفكير وزراء الخارجية التي تنصب على إنشاء منطقة تجارة حرة وتحديث الإدارات والنظم الاقتصادية للبلدان الشريكة، أي أنها تنصب على الركيزة الاقتصادية للتنمية المستدامة. ومع الأسف فإن الركائز الاجتماعية والبيئية تلقى الإهمال. وعلى سبيل المثال فإنه تم الالتزام بإنشاء منطقة تجارة حرة أوربية متوسطية دون القيام بدراسة أولية للأثر البيئي. وتحتوي الوثائق الرسمية على إشارات غامضة إلى هذه الموضوعات بالطبع. فكم مرة سمعنا وزراء الخارجية الأوربيون والمتوسطيون "يكررون" التزامهم بالتنمية المستدامة؟ وكم مرة أحاط هؤلاء الوزراء علماً بمساهمات المجتمع المدني إزاء القضايا الاجتماعية والبيئية؟

ما العمل؟

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذه المرحلة هو كيف لنا أن نجمع بين حكمة المخضرمين التي تتمتع بها خطة عمل البحر المتوسط وحيوية الشباب وطموحهم التي تسم الشراكة الأوربية المتوسطية بما يعود بالفائدة على سكان المتوسط. إن بمقدورنا بالطبع الجمع بذكاء بين القوة السياسية والمالية للشراكة الأوربية المتوسطية والخبرة البيئية لخطة عمل البحر المتوسط للسعي لتحقيق هدف التنمية المستدامة في الإقليم الذي طالما أكد الطرفان أنه هدف مشترك لهما. أليست اللحظة الراهنة هي الوقت الأنسب لتحقيق ذلك مع احتفال كلا الطرفين ببلوغ مراحل مهمة في مسيرتهما مع انقضاء ثلاثين سنة على إنشاء خطة عمل المتوسط وعشر سنوات على قيام الشراكة الأوربية المتوسطية؟

إن الكثير من المنظمات غير الحكومية ترى أن الوقت الحاضر ملائم بصورة لم يسبق لها مثيل. وتعمل اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة بجد الآن في صياغة استراتيجية متوسطية للتنمية المستدامة. وستراعي هذه الاستراتيجية الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، وتطور الشراكة الأوربية المتوسطية، واستراتيجية التنمية المستدامة في الاتحاد الأوربي التي اعتُمدت في غوتنبرغ عام ٢٠٠١. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستراتيجية الجاري إعدادها تجسد الخبرة الإنمائية التي يكثر التباهي بها لخطة عمل البحر المتوسط.

وفي الوقت ذاته فإن برنامج "مدنت" التابع لمنظمة أصدقاء الأرض يجهد بالتعاون مع المنظمات الشريكة غير الحكومية لتعبئة المجتمع المدني المتوسطي عبر عمليات التشاور بحيث تتم مراعاة وجهات نظرنا في الوثائق النهائية المتعلقة بالاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.

العنصر المفقود

على أن العنصر المفقود في هذه الأحجية هو التنفيذ. فكيف يمكن لنا أن ننقل الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة من مرحلة الإعداد إلى مرحلة الإدراج في الخطط الإنمائية الوطنية للدول المتوسطية؟ أليس من الأفضل أن تعتمد الشراكة الأوربية المتوسطية الاستراتيجية المذكورة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الشراكة؟ إن مثل هذا القرار الجريء سيجسد على مسرح الواقع تلك الالتزامات التي طالما جرى تكرارها بشأن التنمية المستدامة والتكامل البيئي في الشراكة الأوربية المتوسطية. ومن زاوية منظمة غير حكومية فإن قمة رؤساء الدول التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٥ بمناسبة الذكرى العاشرة لقيام الشراكة ستشكل لحظة مثالية للإعراب عن هذا الالتزام الحاسم بالتنمية المستدامة في الإقليم.

يوجين كلانسي
منسق برنامج "مدنت" التابع لمنظمة أصدقاء الأرض
mednet@foeeurope.org
www.foeeurope.org

تشكل خطة عمل البحر المتوسط جهداً تعاونياً إقليمياً يشارك فيه ٢١ بلداً من البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي.

وتزمع هذه الجهات، باعتبارها أطرافاً متعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، التصدي للتحديات المتعلقة بحماية البيئة البحرية والساحلية مع النهوض في الوقت ذاته بالخطط الإقليمية والقطرية لتحقيق التنمية المستدامة.

UNEP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط

United Nations Environment Programme / Mediterranean Action Plan (UNEP/MAP)
48, Vassileos Konstantinou Avenue - 11635 Athens - Greece Tel: 00 30 210 72 73 100 - Fax: 00 30 210 72 53 196/7
E-mail:unepmedu@unepmap.gr